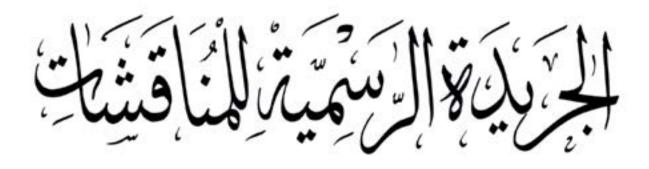
ابحمهورنية ابحزائوتية الديمقراطية الشغبية





الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الأولى 2019- الدورة البرلمانية العادية (2019-2020) - العدد: 3

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 27 ربيع الأول 1441 الموافق 24 نوفمبر 2019

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 27 ربيع الثاني 1441 الموافق 24 ديسمبر 2019 الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020) مجلس الأمة العدد: 3

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الأحد 27 ربيع الأول 1441 الموافق 24 نوفمبر 2019

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحًا

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بعضوي الحكومة، السيد وزير الطاقة، عمثل الحكومة، والسيد وزير العلاقات مع البرلمان، كما أرحب بالإخوة المرافقين لهما، وأيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، كما أرحب أيضا بالأخوات والإخوة الصحافيين.

في جدول أعمال جلسة هذا الصباح، نقطتان:

النقطة الأولى، هي المصادقة على تعيين الأخت لويزة شاشوى، نائبا لرئيس مجلس الأمة، أما النقطة الثانية فهي عرض ومناقشة مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات. فيما يخص النقطة الأولى، فهي فرصة لتعيين الأخت لويزة شاشوى، في منصب نائب رئيس مجلس الأمة، وهذا لشغور هذا المنصب، وهكذا نعود للتقاليد التي تخلينا عنها في مرحلة ما، لتمثيل المرأة على مستوى مكتب مجلس الأمة، وطبقا للمادة 11 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، إسمحوا لي أن أقدم لكم اقتراح الأخت لويزة شاشوى لتزكيتها من طرف أعضاء المجلس في منصب نائب رئيس مجلس الأمة: محلس الأمة، لتركيتها من طرف أعضاء المجلس في منصب نائب رئيس مجلس الأمة:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم... شكرا. - الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم... شكرا.

وبهذا الإجماع الخاص بتزكية الأخت لويزة شاشوى، في منصب نائب رئيس مجلس الأمة، نهنئها بهذا المنصب ونتمنى لها كل النجاح في مهامها الجديدة.

فيماً يخص النقطة الثانية، المتعلقة بمشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات؛ وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أحيل الكلمة إلى الأخ السيد وزير الطاقة، ليعرض علينا مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم، السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

حضرات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

> أسرة الإعلام، أيها الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لأعرض على حضراتكم مشروع القانون المتعلق بالمحروقات.

لقد عرف قطاع المحروقات منذ التسعينيات إصلاحات

الأحد 27 ربيع الأول 1441 3 الموافق 24 نوفمبر 2019

نهرس

ص 3	محضر الجلسة العلنية الرابعة
	• المصادقة على تعيين السيدة لويزة شاشوي، عضو مجلس الأمة، نائبا لرئيس مجلس الأمة؛
	• عرض ومناقشة مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات.
ص 9	ملحق
	1 - تدخل كتابي.
	م أنه علم المحتارية

البلدان المنتجة للمحروقات. في مختلف النشاطات، سمحت بجلب استثمارات

وتكنولوجيات جديدة وبتطوير القطاع، وجعلت بلادنا تزيد من إنتاجها وترفع من احتياطاتها، وهذا بفضل سوناطراك وعمالها ومساهمة الشركات الأجنبية التي سمح اللجوء إليها بتحقيق نجاح كبير، مكن بلادنا من تطوير الحقول والزيادة في الإنتاج، والرفع من احتياطاتنا والزيادة في الدخل المالي للبلاد؛ فعلى سبيل المقارنة، فقد تم التوقيع، في إطار القانون رقم 86 –14، على أكثر من 83 عقدا، من بينها 20 ما زالت سارية المفعول لحد الآن؛ كما أن التعديلات التي أدخلها قانون 1991، على قانون 1986، سمحت باستقطاب حوالي 30 شريكا أجنبيا، تم التوقيع معهم على حوالي 50 عقدا، حول البحث وإنتاج المحروقات، وقد مكنت الأشغال، التي تمت في إطار هذه العقود، من اكتشاف أكثر من 50 حقلا تساهم الأن في الإنتاج الوطني؛ إن هذا الانتعاش الذي عرفه مجال الاستكشاف والإنتاج مع مطلع التسعينيات، قد مكن الجزائر من استرجاع مكانتها كمنطقة بترولية ذات قدرات وإمكانيات عالية، غير أن عملية الاستكشاف في بلادنا تبقى، رغم كل المجهودات، ضئيلة بالنسبة للمعدل العالمي، أي هناك قدرات منجمية هامة غير مستغلة بسبب نقص الاستثمارات وأن بلادنا يوجد في باطنها احتياطات منجمية معتبرة، وقد بدأ هذا الانتعاش في تراجع منذ سنة 2005، بسبب قلة العقود الجديدة التي تم إبرامها للبحث والاستغلال في إطار الشراكة، فمن بين 67 كتلة وضعت للمنافسة منذ سنة 2008، لم نتلق سوى 19 عرضا، أدى إلى إبرام 13 عقدا فقط؛ ونتيجة لهذه الوضعية أصبحت شركة سوناطراك تتحمل لوحدها الأعباء المالية المتعلقة بالاستكشاف، حيث خصصت خلال فترة 2010 -2016، مبالغ مالية معتبرة، تقدر بـ1.67 مليار دولار سنويا، في حين كانت هذه النسبة السنوية تقدر بـ370 مليون دولار، في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2009. وعليه، فقد أصبح اليوم تحول أخر ضروري للتكيف من جديد مع الساحة النفطية الدولية التي هي في تطور مستمر، فالتنافس على أشده بين البلدان المنتجة للمحروقات لجلب رؤوس الأموال، وهذا بفتح أراضيها أمام المستثمرين الأجانب، بفضل إجراءات قانونية ومؤسساتية وجبائية جذابة؛ لذا علينا الأن أن نحافظ

على ثقة المستثمرين الذين ينشطون في بلادنا ونعمل على

جلب مستثمرين أخرين في جو يتميز بالتنافس الشديد بين

العدد: 3

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة المحترم، سيدي الوزير،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل، أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم.

إن الجزائر غير مستكشفة بما فيه كفاية، رغم أنها مقاطعة نفطية، معترف بها عالميا، وتتوفر على مساحة أحواض رسوبية تفوق المليون ونصف المليون كلم مربع، كما أن الطلب على الغاز الطبيعي يزداد يوما بعد يوم، بعدما تبين أن استعماله بسيط وأقل تلوثا مقارنة بالبترول؛ وبما أن احتياطاتنا الغازية المطورة كلها تقريبا محل عقود تصدير إلى غاية أفاق 2030، فمن الضروري تطوير الاحتياطات الموجودة واكتشاف احتياطات جديدة للاستفادة في الوقت المناسب من الفرص التي تمنحها، خاصة، السوق الأوروبية، وهذا مع ضمان تغطية احتياجات السوق الوطنية.

وعليه، فإن قطاع المحروقات، قطاع حيوي بالنسبة لاقتصاد البلاد وعليه أن يساير المحيط الاقتصادي الجديد، لكى تكون له انعكاسات إيجابية على تطوير القطاع وعلى الدخل الوطني، وعامل مهم في بروز الجزائر في سوق الطاقة العالمي، غير أن أشغال البحث والتطوير واستغلال المكامن تتطلب تجنيد وسائل مالية وتقنية هامة، وكذلك وسائل بشرية تتحكم في التكنولوجيات الجديدة؛ وهذه الأمور هي محل تنافس وموضوع طلبات من دول عديدة. وضمن هذا السياق الذي يفرض نفسه علينا، أصبح من الضروري إعادة صياغة النصوص التشريعية التي تسيّر قطاع المحروقات وإثراؤها بسرعة، لجلب رؤوس أموال جديدة وتكنولوجيات حديثة، لإنعاش اقتصادنا الوطني ومن أجل خلق الثروة وتلبية احتياجات المواطنين وخلق مناصب شغل جديدة. وهناك عدة عوامل تحتم علينا تكييف قانون المحروقات مع ما هو معمول به عالميا ومنها على الخصوص، الزيادة الهامة في الطلب الداخلي على الغاز والمنتوجات البترولية، حيث تجاوزت هذه الزيادة نسبة نمو 7٪ سنويا، مما يجعل منها نسبة جد عالية مقارنة مع النسبة المسجلة دوليا. وسيترتب على هذه الوضعية حتما في أفاق 2025 -2030، عجز هيكلي بين العرض والطلب في السوق الوطنية. هذه الوضعية ستؤثر حتما على التزاماتنا تجاه الزبائن الأجانب، فيما يخص عقود

سيتم تعويض الشركاء الأجانب عن التكاليف البترولية نقدا، مع دفع مكافأة، تخضع هذه الأخيرة للضريبة.

العدد: 3

- العقد الثالث عقد المشاركة، تحدّد نسبة المشاركة، المؤسسة الوطنية، سوناطراك، في عقد المشاركة بـ51٪، على الأقل، وهو النظام الحالي المنصوص عليه في قانون 05-07. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل أشكال هذه العقود سيتم، كما هو معمول به حاليا، عرضها للموافقة على مجلس الوزراء. 2 - الجانب المؤسساتي:

على المستوى المؤسساتي، حافظ مشروع القانون على النمط الحالي، الذي يحكم الأنشطة المتعلقة بالمحروقات، المتمثلة في وزارة الطاقة والوكالتين: الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وسلطة ضبط المحروقات.

وقد تم إدخال تعديلات بسيطة لتبسيط عمليات اتخاذ القرار، بجعل ممارسة الأنشطة أقل تقييدا، وعزّز الرقابة والضبط من قبل الوكالتين، بحيث:

- تم التخفيف من التماس موافقة وزير القطاع،

- تعزيز مهام الضبط للوكالتين،

- إعفاء الوكالة الوطنية لتثمين مواد المحروقات (النفط) من التوقيع على عقود المحروقات،

- إعادة تنظيم الوكالات، من خلال تعزيز مهام الهيئات التي تشكلها وخاصة مجلس المراقبة،

- الجوانب العملياتية والاقتصادية من مسؤولية أطراف

3 - الجانب الجبائي:

يعتبر هذا الجانب ذا أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين وللدولة، فالمستثمرون المهتمون بقطاع المحروقات يعتبرون النظام الضريبي الحالي معقدا وغير جذاب، بما يستدعي مراجعة شاملة لتكييفه مع السياق الحالي الذي يتميز بالمنافسة الشديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ينص المشروع في جانبه الجبائي على الضرائب والرسوم الرئيسية التالية:

- إتاوة المحروقات، تم تحديد النسبة بـ10٪.

- الضريبة على دخل المحروقات، والتي تتراوح نسبتها ما بين 10٪ إلى 50٪، اعتمادا على نجاعة المشروع، والتي تحدد بمجموع إيرادات المشروع على مجموع النفقات.

- الضريبة على الناتج، تم تحديد النسبة بـ30٪.

- الضريبة على مكافأة الشريك المتعاقد الأجنبي، تم

تصدير الغاز التي سيتم تجديد أهمها، انطلاقا من نهاية هذه السنة إلى غاية نهاية 2020.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

وهنا يجب التذكير بأنه قد تم لحدّ اليوم استنفاد حوالي 60٪ من احتياطاتنا التقليدية الأولية من المحروقات في السوق الداخلية والتصدير.

وعليه، وانطلاقا من هذه المعاينة، فإن مشروع القانون المنظم للمحروقات يهدف إلى تحسين ظروف الاستثمار في الجانب القانوني والمؤسساتي والجبائي بغية:

- تشجيع وتعزيز الشراكة، بهدف زيادة جهود الاستكشاف وزيادة احتياطات البلاد، لضمان الأمن الطاقوي للبلاد على المدى الطويل، وتأمين الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي والاجتماعي عبر مواصلة سياسة الاستكشاف.

- تلبية احتياجات السوق الوطنية على المدى الطويل، ضمن سياق نمو متسارع للاستهلاك الوطنى للغاز والمنتوجات البترولية.

- الحفاظ على حصص سوناطراك في السوق الدولية، من خلال زيادة إنتاجها.

- إقتسام المخاطر الناجمة عن نشاط الاستكشاف مع شركاء يمتلكون قدرات تكنولوجية ومالية.

- تعزيز مكانة سوناطراك، بصفتها الفاعل الأساسي في نشاطات المنبع البترولي وتحويل المحروقات.

- تحسين ظروف الاستثمار في الجانب القانوني والمؤسساتي والجبائي.

إن الأحكام الرئيسية لنص المشروع تتمحور حول ما يلي: 1 - النظام القانوني لممارسة نشاطات المنبع:

يقدم مشروع القانون مرونة أكبر، من خلال اعتماد أشكال تعاقدية مختلفة.

أولها: امتياز المنبع، ويتعلق الأمر بمنح شركة سوناطراك لوحدها امتيازا لممارسة أنشطة المنبع (La Concession).

ثانيا: عقود الشراكة، تم اعتماد ثلاثة أنواع من العقود: - عقد تقاسم الإنتاج، ويتم إبرامه ما بين سوناطراك والشركاء الأجانب، في حالة اكتشاف المحروقات، سيتم منح جزء من الإنتاج والذي لا يمكن في كل الأحوال أن يتجاوز 49٪ للشركاء الأجانب للتعويض عن التكاليف البترولية، مع دفع مكافأة، تخضع هذه الأخيرة للضريبة.

- العقد الثاني عقد الخدمات ذات المخاطر، يتم إبرامه ما بين سوناطراك والأطراف المتعاقدة، في حالة الاكتشاف وقبل أن أختم مداخلتي، أوّد أن أؤكد أمام مجلسكم

الموقر، بأن الشراكة كانت دائما خيارا استراتيجيا لتطوير

الصناعة (صناعة البترول والغاز) في بلادنا، وأن مشروع

قانون المحروقات يحافظ بقوة على مصالح الدولة الجزائرية،

فكل أشكال العقود سيتم، كما هو معمول به حاليا، عرضها

للموافقة على مجلس الوزراء. وتنص المادة (8) من مشروع

القانون على أن تعود ملكية السندات المنجمية للدولة وتمنح

حصريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد محروقات النفط،

بموجب مرسوم رئاسى، لا تضفى السندات المنجمية

الممنوحة حق الملكية على الأرض ولا على باطن الأرض؛

كما أن المادة (5) منه تنص صراحة بأنه طبقا لأحكام المادة

(18) من الدستور، تعد المحروقات المستكشفة أو غير

المستكشفة، الموجودة على سطح الإقليم البري أو في باطنه،

وعلى سطح أو في باطن أرض المجالات البحرية التي تمارس

الدولة عليها سيادتها أو حقوقها السيادية ملكا للمجموعة

الوطنية، تتكفل الدولة بتسييرها من منظور التنمية

المستدامة والتثمين، في إطار الشروط المنصوص عليها في

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل

الكلمة الآن إلى الأخ مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية

والمالية، ليقرأ على مسامعنا التقرير التمهيدي المتعلق

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس،

بالنيابة المحترم، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي

مشروع هذا القانون.

الله تعالى وبركاته.

بمشروع القانون، فليتفضل.

والسلام على أشرف المرسلين؛

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد وزير الطاقة، عثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

المتزايد على المنتوجات البترولية.

تحديد النسبة بـ30٪ من المكافأة الخام.

في مجال تشجيع الاستثمار، ولا سيما في مجال المحروقات غير التقليدية وفي أعماق البحار (OFF SHORE)؛ ينص المشروع على إمكانية الاستفادة من نسبة مخفضة للإتاوة والضريبة على دخل المحروقات، وبالنسبة للإتاوة لا يمكن أن تقل هذه النسبة عن 5٪، أما بالنسبة للضريبة على دخل المحروقات يمكن تسقيف الحدّ الأقصى لمعدّل هذه الضريبة إلى 20٪.

كما أثبتت الدراسات الأولية التي أجريت في سواحلنا الشرقية والغربية، خلال السنة الماضية، بأن القدرات الموجودة في عرض البحر مهمة للغاية ولها توقعات جد واعدة؛ يتم منح هذه التخفيضات بقرار مشترك بين وزيري المالية والطاقة بالنسبة للمشاريع التي تقع في مناطق جغرافية معقدة ومعزولة وبعيدة عن المنشأت ذات الجيولوجية المعقدة، التي تواجه صعوبات تقنية عند استخراج المحروقات وتتطلب مبالغ كبيرة من الاستثمار أو تكاليف عملياتية معتبرة من أجل تثمينها، والتي يمكن أن تؤثر على اقتصاد المشروع، كما تعانى من اقتصاد ضعيف نتيجة انخفاض هام في أسعار المحروقات.

في سياق أخر، وفي مجال حماية البيئة والصحة وسلامة الأشخاص والمنشأت، فقد خصص له المشروع فصلا كاملا، مما يشكل التزاما قويا تجاه المواطنين، كما أن المشروع يخصص أيضا لأول مرة أحكاما لترقية المحتوى المحلى، لاسيما إلزامية اللجوء إلى توظيف إطارات شابة جزائرية وتكوينها، للقيام بعمليات استغلال المنشأة البترولية والغازية، بمجرد التوقيع على العقد.

تلكم هي أهم الأحكام المتضمنة في مشروع القانون المتعلق بالمحروقات.

وعليه، يشكل مشروع هذا القانون المعروض عليكم ثمرة دراسة للقوانين التي تنظم قطاع المحروقات منذ فتحه للشراكة سنة 1986، ويدرج ضمن أحكامه تجربة أكثر من 30 سنة من الممارسة والتعاون مع المستثمرين الأجانب، مع تكييفها لتتماشى مع السياق الطاقوي الحالي؛ وضمن هذا السياق، قمنا بتكييف مشروع قانون المحروقات، من أجل جعله جذابا لجلب المستثمرين الأجانب، بتبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال ورفع كل الصعوبات التي تواجه شركاءنا؛ وهذا من أجل زيادة القدرات الإنتاجية

للغاز الطبيعي والذي يتماشى والتوقعات الاقتصادية للبلاد طويلة الأمد، بهدف ضمان تمويل اقتصادنا الوطني وتلبية الطلب الوطني المتزايد على الطاقة، وكذلك المساهمة في تعزيز الأمن الطاقوي على الصعيد العالمي، وتخصيص كميات إضافية خاصة من الغاز للتصدير، مع احترام عقود التسليم والوفاء بكل التزامات الجزائر مع الشركاء الأجانب

العدد: 3

اتخاذها بعين الاعتبار.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

أيها الجمع الكريم.

الرسالة الأولى، موجهة لإبراز هاته الاحتياطات غير المستغلة وتثمينها لتطوير قدراتنا الطاقوية والنهوض بقطاع المحروقات ليلعب دوره الأساسي، كمحرك للاقتصاد الوطني لصالح التنمية المستدامة، وما ينجم عنها من تحسين ظروف الحياة بشكل عام.

الرسالة الثانية، نحو المجموعة الوطنية، وتتمثل في أن مشروع هذا القانون سيزيد في المستقبل القريب من مداخيل الدولة ويخلق مناصب شغل جديدة عن طريق الأنشطة الناتجة عن الاستثمارات، وسيضمن تلبية الطلب

أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات.

يأتى مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات، الذي نناقشه اليوم، في ظل ظروف اقتصادية ومالية دقيقة، تتطلب التحلى بالكثير من العقلانية والبراجماتية في دراسة أحكام وبنود هذا المشروع، فالوضع الاقتصادي والطاقوي الذي تعيشه بلادنا اليوم، ليس بالوضع الذي كانت تعيشه قبل عشر سنوات أو يزيد عن ذلك، إن إمكانيات الكثير من الأقطار المنتجة والمصدرة لهذه المادة، ولاسيما الجديدة منها، ودخولها السوق، خلق وضعا تنافسيا يمكن وصفه بالشرس، يتعين وضعه في الحسبان، وبخاصة وأن قدرات البلاد الإنتاجية واحتياطاتها من النفط والغاز، ليست في وضع مريح.

من هذا المنطلق، كان لزاما والحالة هذه، التفكير في وضع حلول عاجلة لعملية الركود التي مست قطاع المحروقات، وإزالة العراقيل التي تعيق تطويره، وفي مقدمتها وضع تشريع مناسب يسمح للشراكة الأجنبية التي تملك التكنولوجيا المتطورة بالاستثمار فيه، وهو ما يتكفل به مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات، الذي بادرت به الحكومة.

لقد أحيل مشروع هذا القانون على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، من قبل رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، السيد صالح ڤوجيل، بتاريخ 17 نوفمبر 2019، من أجل دراسته، فشرعت اللجنة في دراسته ومناقشته في اجتماع عقدته بمقر المجلس، صباح يوم الثلاثاء 19 نوفمبر 2019، برئاسة السيد عبد الكريم مباركية، نائب رئيس اللجنة، وحضور السيد محمد بوبطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، واستمعت إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة، بحضور السيد فتحى خويل، وزير العلاقات مع البرلمان، تطرق فيه بالتفصيل إلى أسباب تقديم المشروع والحاجة المالية إليه والأهداف المتوخاة منه، القريبة منها والبعيدة، وأجاب على أسئلة وانشغالات وملاحظات السادة أعضاء اللجنة، والتي في ضوئها أعدت اللجنة هذا التقرير التمهيدي.

أولا: تقديم مشروع القانون

لقد جاء في عرض ممثل الحكومة، أن تقديم مشروع

لبلادنا والحفاظ على مستوى الصادرات، خاصة بالنسبة التقليديين والبحث عن أسواق جديدة.

والجدير بالذكر أن مشروع قانون المحروقات، المعروض أمامكم، قد تم إعداده من قبل لجنة خبراء مشتركة، من وزارة الطاقة وسوناطراك والوكالة الوطنية لتثمين مواد المحروقات (النفط)، وسلطة ضبط المحروقات (ARH)؛ وبعد الاستماع إلى العديد من الخبراء الجزائريين، كما تمت الاستعانة بخبرة عالمية في الاختصاصات الاقتصادية والقانونية والتقنية، حول أحسن الممارسات المعمول بها عالميا في مجال المحروقات، مع العلم أن كل الملاحظات التي تقدمت بها مختلف الدوائر الوزارية حول المشروع التمهيدي لهذا القانون، خاصة خلال عرضه للدراسة في اجتماع الحكومة المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2019، قد تم

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة، الأفاضل، أسرة الإعلام،

يعترف اليوم للجزائر بأنها بلد له قدرات كبيرة من المحروقات، فأحكام مشروع القانون المعروض أمامكم تحمل

القانون المنظم لنشاطات المحروقات، في الوقت الحاضر، لم يكن خيارا، بل ضرورة ملحة أملتها المصلحة العليا للبلاد، ومردها إلى جملة من العوامل والأسباب، في مقدمتها واقع الاستثمار والإنتاج في الجزائر وتنامى الاستهلاك، ملفتا إلى أن تباطؤ نشاط المنبع لصناعة النفط الوطنية وما نتج عنه من تراجع في احتياطات الجزائر من النفط وتراجع مستوى الإنتاج، دفع السلطات العمومية إلى المبادرة بمشروع قانون جديد للمحروقات، يتضمن أليات جديدة تمكنه من إنعاش النشاط في القطاع عبر الشراكة مع رأس المال الخاص، وكذا الحد من مخاطر الاستكشاف التي تتحملها مؤسسة سوناطراك وحدها، وإزالة العبء الإداري الذي يثقل تكاليف الإنتاج، وإدخال نظام ضريبي مبسط وتنافسي من أجل تشجيع مشاركة المستثمرين الأجانب.

ثانيا: مشروع القانون في مداخلات السادة أعضاء اللجنة نستعرض فيما يلى ملخصا للنقاش الذي دار بين عمثل - ما هي الأسباب المستعجلة التي دفعت بتقديم مشروع هذا القانون الآن؟ ألم يكن بالإمكان تأخير تقديمه لوقت - يلاحظ أن كل القطاعات معنية بمشروع هذا القانون. - في مشروع هذا القانون، تم منح امتياز النقل لمدة 30 سنة، مع إمكانية تمديدها. هل يتم النقل بالأنابيب نفسها،

أم هناك أنابيب نقل أخرى سيتم استحداثها؟ - كيف يتم حساب الأتاوة المنصوص عليها في المادة 76

- إذا كان بوسع شركة سوناطراك القيام بعملية البحث

من جهة أخرى، أكد في هذا الجانب أن اللجوء إلى الشراكة الأجنبية ليس غاية في حد ذاتها، بل من أجل تسريع عملية نشاط الاستكشاف والإنتاج لتجديد الاحتياطات المستنزفة، ووُضعت تحفيزات هامة لتحقيق هذا المسعى، وشدّد على أن قانون المحروقات الساري المفعول كانت له تداعيات كثيرة، منها تقلص كبير في مجال الاستكشاف لتجديد المخزون الوطني من المحروقات، هذا إلى غير ذلك مما جاء في عرض ممثل الحكومة.

الحكومة والسادة أعضاء اللجنة؛ وكانت الأسئلة كالتالي: لاحق؟ لماذا لم يتم تقديم مشروع هذا القانون من قبل؟

من مشروع هذا القانون، وهل هناك سعر مرجعي لها؟

- كيف يتم تطبيق الضريبة على استخراج المحروقات؟ - هل يمكن تطبيق قانون الجباية المعمول به حاليا، أم هناك قانون جبائي خاص بالمحروقات لاحقا؟

تم استهلاك الغاز ما يقارب 20 مليار م3، خلال هذه الفترة، وفي سنة 2019 وصل الاستهلاك إلى ما يقارب الضعف بـ 43 مليار م³. العدد: 3

فيما يقارب 100 بئر لوحدها، لماذا تبحث عن شريك؟

- تنفق شركة سوناطراك ما يزيد عن 1.5 مليار دولار

أمريكي، من أجل التنقيب والاستكشاف عن أبار النفط،

فماذا ستستفيد إذا تخلت عن هذه المهمة للشريك

- هل السبب الرئيسي لتقديم مشروع هذا القانون

- هل سيقضى مشروع هذا القانون، على المشكلات

- لماذا لا يتم الاعتماد على الطاقات المتجددة، من أجل

- البرلمان هو صاحب الاختصاص في التشريع والرقابة،

والمادة (18) من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية التي

عدلت المادة (57) من قانون المحروقات، تمنح حق إعداد

قوانين متعلقة بالجباية البترولية لشركة سوناطراك، دون

- لماذا لا يتم استشارة سكان الجنوب والتكلم معهم

- لماذا تمتنع الشركات البترولية الموجودة في الجنوب،

- عند تطبيق مشروع هذا القانون، هل سيتم رفع قيمة

- لماذا لا تتجه شركة سوناطراك، إلى تطوير الصناعات

- مدة 60 يوما، المحددة في حق الشفعة، غير كافية

- توضيح حول قضية شركة أناداركو، التي اشترتها

- أكد ممثل الحكومة أن شركة سوناطراك، تعتبر أول

شركة في مجالها بإفريقيا وتحتل المرتبة 11 عالميا، واكتسبت

مؤهلات عالية وكفاءات معتبرة، غير أن المشكلة الأن

تكمن في الاستهلاك الداخلي للغاز والمواد الأولية، ففي

سنة 2000، كان عدد سكان الجزائر 30 مليون نسمة تقريبا،

البتروكيماوية، وبخاصة وأن سعر النفط في العالم يشهد

يتمثل في استقرار التشريع وجلب الاستثمار، أم لأمر أخر؟

والعراقيل التي تعيق جلب المستثمرين الأجانب، لاسيما

من الجانب الضريبي؟

المرور على البرلمان.

تقليص استغلال الطاقة البترولية؟

قبل الانطلاق في عملية التنقيب؟

الصادرات من النفط والغاز، أم لا؟

ركودا في الإنتاج وانخفاضا في السعر؟

للطرف الذي يريد استعمال هذا الحق.

ثالثا: ملخص رد ممثل الحكومة

يتلخص رد ممثل الحكومة فيما يلي:

شركة توتال.

عن تشغيل شباب المنطقة؟

فالاستهلاك المحلى، كما هو واضح، يؤثر في عملية التصدير، وإذا لم يتم تحسين الوضع وبسرعة فالوضع سيكون خطيرا، وبخاصة بعد اكتشاف النفط والغاز في الدول المجاورة كموريتانيا والسينغال وغيرها، فكل الدول تفكر حاليا في فتح مجالها المنجمي، إلا الجزائر بقيت متأخرة في هذا المجال، بسبب القوانين الجامدة، حتى وصل الأمر إلى استهلاك احتياطاتنا النفطية.

- كما أشار ممثل الحكومة إلى أن شركة سوناطراك، تضخ ما قيمته 1.7 مليار دولار في عمليات الاستكشاف وأن نسبة النجاح فيها تقدر بـ 30٪.

- وأكد ممثل الحكومة، بأن الدولة محتاجة في الوقت الراهن إلى الأموال، فقد تم ضخ مبالغ ضخمة من أجل الاستكشاف، كان من الأفضل أن تستفيد منها الدولة في القطاعات المختلفة الأخرى.

- وأكد ممثل الحكومة، إلى أن انعدام التحفيزات والتعاون أدى بالشركات الأجنبية إلى العزوف عن الاستثمار في الجزائر، بل إن بعض الشركات الموجودة حاليا تريد المغادرة، وبقاؤها حتى الأن هو بسبب عامل الاستقرار الأمنى الموجود في بلادنا، زيادة على الكفاءات العليا التي تحوزها سوناطراك، التي ساعدتهم في أداء مهامهم، وأكد أيضا أن هناك شركات عالمية كبرى تريد الاستثمار في الجزائر، إلا أن افتقار البلاد لعنصر الجاذبية الجبائية والقانونية يحول دون ذلك، يضاف إلى هذا، العراقيل الكثيرة التي لا تساعد على الاستثمار.

- وعن مشروع هذا القانون، أكد ممثل الحكومة، أنه يساعد ويحفز بالدرجة الأولى شركة سوناطراك، أما بالنسبة إلى حقل البترول بحاسى مسعود وحقل الغاز بحاسى الرمل، فإنهما غير معنيين بالشراكة، لأنهما أصلا ملك لسوناطراك، والسيما أن ما يقارب 70٪ من الإنتاج يعود لشركة سوناطراك لوحدها. وعليه، لا يمكن للجزائر أن تبقى منغلقة على نفسها في هذا المجال، ولا يجب أن تستمر في استهلاك أغلب الإنتاج من المواد البترولية دون التفكير في

- كما أشار مثل الحكومة، إلى أن نسبة الاستهلاك

المحلى من الكهرباء خلال هذه السنة ارتفعت إلى 14٪. وهذا يحتم التوجه إلى الصناعات التحويلية، دون تضييع المزيد من الوقت، فمشروع هذا القانون كان من المفروض أن يكون ساري المفعول منذ مدة، من أجل الاستثمار مباشرة وإبرام العقود من أجل إنتاج النفط.

العدد: 3

- كما أكد ممثل الحكومة أن الشراكة حاليا في الصناعات البترولية أصبحت ضرورية عالميا، من أجل جلب الخبرة، وهناك شركات تريد العمل مع سوناطراك وتنتظر فقط الإطار القانوني الملائم لذلك.

- أما فيما يخص مدة 60 يوما، المنصوص عليها في مشروع هذا القانون والمتعلقة بحق الشفعة، فأكد ممثل الحكومة أنها كافية ما دام أن الشريك الذي يريد استعمال حق الشفعة من أجل الشراء، له كل المعطيات؛ وشركة سوناطراك هي من تحدد المبلغ، وإذا كان هناك اختلاف فسيتم اللجوء إلى التحكيم الدولي.

- بالنسبة للتشغيل في الجنوب، دعا ممثل الحكومة إلى وجوب حث الشباب على القبول بالعمل في الميادين الأخرى غير شركة سوناطراك، وأشار إلى أنه تم توظيف ما يقارب 45 ألف شاب من المنطقة في هذه الشركة، ويبقى المجال مفتوحا -بطبيعة الحال - لشبابنا في الصحراء الجزائرية.

- بالنسبة للتصدير وعلاقته بالمشروع، أكد ممثل الحكومة أن مشروع هذا القانون يعد جزءا من الحل وليس كله، فهو نتاج خبرة تفوق 30 سنة، واستحداثه ليس بهدف التصدير فحسب، بل لتغطية الاستهلاك المحلى أيضا.

- أما فيما يتعلق بالقاعدة 49/51، فأكد ممثل الحكومة أنها لا تعد مشكلة بالنسبة للشركاء الأجانب وفي الوقت نفسه هي حماية للجزائر.

- أما فيما يتعلق بعملية نزع الملكية، فأكد ممثل الحكومة أنها تخضع للتشريع المعمول به حاليا من طرف الدولة؛ وإبرام العقود مع الشركاء الأجانب لمدة 30 سنة، تعد معقولة ومعترف بها دوليا.

- كما أشار ممثل الحكومة أن مشروع هذا القانون، يأتى لتطوير عمل شركة سوناطراك ورفع احتياطات الجزائر من المواد البترولية. وفي الوقت نفسه، يعود بالفائدة على المجتمع والشعب الجزائري، وهو يحتاج إلى مساعدة كل الفاعلين في البلاد.

الموافق 24 نوفمبر 2019

لقد تم تقديم مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات، في وقت تعرف فيه أسعار المحروقات في الأسواق العالمية تدنيا ملحوظا، يكاد يلامس في انخفاضه السعر المرجعي لبرميل البترول الذي حدده مشروع قانون المالية لسنة 2020.

ولعل خطورة هذا الوضع لا تنحصر في مستوى الأسعار وحدها، وإنما فيما وصل إليه مستوى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك الذي أثر سلبا في قدرات البلاد الطاقوية، وفي مداخيل بلادنا من المحروقات التي تظل، إلى الأن، عصب التنمية في بلادنا، في ظل غياب بديل يعول عليه في تمويل الاقتصاد الوطني، وهو ما يتعين أخذه بعين الاعتبار حاضرا ومستقبلا، بل وهو ما يتكفل به مشروع هذا القانون.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي، الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات؛ وشكرا لكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ الأن بعدما استمعنا إلى قراءة التقرير التمهيدي، نمر مباشرة إلى مناقشة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ومسك البداية، الأخ أحمد بوزيان، فليتفضل.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله وعلى أله ومن والاه،

> سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، معالى وزير الطاقة، ممثل الحكومة، المحترم، معالي وزير العلاقات مع البرلمان، المحترم، زميلاتي، زملائي الأكارم،

أسرة الإعلام، الحضور الكرام،

طبتم وطاب مشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

أستهل مداخلتي بمقولة أصولية هي لب أدلة الإثبات في قوانيننا المدنية والجزائية: "إذا كنت ناقلا فالصحة أو مدعيا

إنطلاقا من هذه القاعدة، نستطيع استخلاص ما أثير حول هذا المشروع من تجاذب واحتقان، امتد إلى الشارع

الذي طفا غثه على سمينه، فترى الكل يخوض في الشأن السياسي والاقتصادي تحت طائلة الوطنية، وكيل الخيانة العظمى للقائمين على هذا المشروع، متناسين قوله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون).

فما أثير من لغط وجدل وهرطقة هنا وهناك، وما أسيل من حبر أقلام حول مشروع قانون المحروقات، أدى إلى تحفظ الكثير حوله دون فهم حيثياته ولا بصيرة بمَالاته، الأمر الذي جعل هذه الأقلام من غير وعي أو فهم تدعو إلى إثارة العامة من الناس، بل وصل الأمر إلى تهم، كبيع البلاد وتسليمها للأجانب مثلا، في وقت ألقى فيه الحراك بظلاله على كل مخرجات التفكير التنموي والاقتصادي والاجتماعي في بلادنا، والأمر عند العارفين وأهل الاختصاص أهون من ذلك بكثير، وما يمكن رصده في هذه العجالة، ألا يخوض في هذه المسائل الحساسة والمصيرية إلا أهل الاختصاص وأهل التدبير والتنظير والتنوير، فهم أبصر الناس من غيرهم في مثل هذه الأمور؛ والجزائر، ولله الحمد، فيها من الكفاءات والطاقات الخلاقة والمبدعة ما نحسد عليه من الدول الأجنبية، والحق ما شهدت به الأعداء، كما يقال، فلسنا بحاجة إلى من يدعى الفهم أو يزايد علينا في حب الوطن فكلنا فداء لهذا الوطن.

كما ننبه في هذا السياق، أنه يجب الإكثار من اللقاءات والموائد المستديرة التي تضم الباحثين والعلماء في هذا الميدان، لرفع اللبس وإزالة الغشاوة عن أعين العامة التي انساقت وراء الوهم الذي يسوقه المرجفون والمشككون، متمثلا هذا الوهم في قول المتنبي:

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم

وقد أثبتت الدراسات، هكذا همس لى المتخصصون، حول حيثيات مشروع هذا القانون، أنه جاء ليكرس ويعزز السيادة الوطنية ويحمي الاقتصاد الوطني، على عكس ما كان يروج له القالة والمتوهمون.

وما اتسامه بالاستعجالية إلا لظروف أملتها الفترة الحالية التي لا تحتمل التأخير والتأجيل، إذ رصد الخبراء أن أي تأخير في استصدار مشروع هذا القانون ستنجر عنه خسائر جسيمة، تكون عقباها وخيمة على خزينة الدولة، هي في غني عنها، وذلك لاعتبارات نراها جوهرية، إذ يهدف هذا المشروع إلى إنعاش النشاط في قطاع المحروقات، من خلال

الشراكة مع رأس المال الخاص لتخفيف العبء والحدُّ من الهزات المالية التي تتعرض لها مؤسسة سوناطراك التي تتحمل وحدها مخاطر نشاط الاستكشاف، علما بأن هذه المؤسسة الرمز نيط بها اقتصاد البلد كله، في وقت تسعى فيه الدولة إلى البحث عن بدائل لتنويع اقتصادها الوطني، إن بإيجاد شركاء بالداخل أو من الخارج.

وما يلفت الانتباه، أن مشروع هذا القانون جاء ليحفظ حقوق الدولة كاملة غير منقوصة، كالإبقاء على قاعدة 51/49، وهو ما أقرّه مشروع القانون في مواده: 92، 93 و94، وكذا الاحتفاظ بحق الشفعة الذي يُمثل السيادة بامتياز.

ومن جهة أخرى، يلحظ كل متفحص لهذا المشروع أنه رفع من الحواجز المعيقة، كإدخاله لنظام ضريبي مبسط وتنافسي، من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب، مما يؤدي حتما إلى تحقيق نتائج اقتصادية مرضية لكل الأطراف.

وفي هذا المقام، نأمل أن يتسع اهتمام القائمين على قطاع الطاقة وعلى رأسهم السيد الوزير ببلادنا، وتتسع صدورهم لتضع في حسبانها تلك الشريحة العريضة من إطاراتنا ذات الخبرة والدربة والتقنية المتكونة ببلادنا وألا نتركهم عرضة لاستقطاب الشركات النفطية الأجنبية العابرة للقارات، فبلادهم أولى بخبراتهم من غيرها، واضعين خطة الإبقاء على هذه الشريحة، كأن يعاد النظر في نظام الأجور والتعويضات لديها، فمن خلال مقارنة بسيطة سنجد أن مهندس الشركة الأجنبية في هذا المجال يتقاضى أجرا لايراه نظيره الجزائري حتى في حلمه؛ وكالاهما يقوم بالعمل ذاته، بما يسهل على الشركات الأجنبية عمليات الجذب والاستقطاب والتأثير، وهو ما حدث بالفعل، فهناك شركات نفط كبيرة في الخليج العربي، استطاعت أن تستقطب أعدادا هائلة من إطاراتنا، بمنحها امتيازات وتحفيزات وإغراءات لم تتوفر لها ببلدها، وقبل أن أختم مداخلتي، أفتح قوسا فقط..

السيد الرئيس بالنيابة: واصل! واصل! تفضل.

السيد أحمد بوزيان: قبل أن أختتم مداخلتي المتواضعة، أغتنم هذه السانحة لأرفع لمعالى وزير الطاقة المحترم، انشغال سكان ولاية تيارت، حُول المصير المجهول لمصفاة تيارت، التي انتهت بها أشغال التهيئة بنسبة 100٪، لكن سرعان ما عطل المشروع، الحلم، الذي طالما ناضلنا من أجله لأسباب

وفي الأخير، لا يسعنى إلا أن أثمّن ما جاء في مشروع هذا القانون جملة وتفصيلا، فشرف الوسائل سيقود حتما

إلى شرف الغايات ونبلها؛ شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للأخ بوجمعة زفان، فليتفضل.

> السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، معالى وزير الطاقة،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، معالى الوزير،

ونحن نناقش مشروع قانون المحروقات الذي يعتبر بالنسبة لكل الجزائريين، بصفة عامة، وسكان المناطق التي تختزن الطاقات الأحفورية، بصفة خاصة، ذا أهمية بالغة في المرحلة الحالية بالنسبة لبلادنا، لما يترتب عليه من تدعيم للدخل بالعملة وتقوية الميزانية، ونظرا لشح ونقص الفرص التي تتيح لعدد من بلديات ولايتنا تثمين مداخيلها، نؤكد على ضرورة مراجعة النصوص والإجراءات الخاصة بتحصيل المداخيل المستحقة، من مرور أنابيب نقل البترول والغاز عبر تراب البلديات المعنية، سواء الأنابيب المخصصة لنقل المحروقات إلى الدول الخارجية أو من وإلى معامل التكرير الموجودة في بعض ولايات الوطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى، سيدي الرئيس، معالى الوزير، لا نبالغ إذا قلنا إن ما نسمعه من انتقادات وملاحظات، أثناء تواجدنا في وسط المجتمع، وما نراه من تصرفات وردود أفعال من طرف بعض الشباب، بخصوص ما يتعلق باستغلال الطاقات المستخرجة من هذه المناطق، الشيء الذي يدفعنا إلى الإلحاح على ضرورة إعطاء الأولوية لتشغيل أكبر عدد من سكان هذه المناطق وكذا توحيد وتعميم المرتبات والعلاوات والامتيازات الممنوحة للعاملين في شركة سوناطراك، على جميع العاملين المنتسبين للشركات المناولة، مع إعطاء

الفرص لتكوين الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من التكوين، حسب المؤهلات والتخصصات المطلوبة لإنجاز الأعمال المختلفة في هذه الشركات.

وفي نفس الصدد، وبعد التشاور مع المسؤولين على قطاع الطاقة والمختصين في هذا المجال، تبين أنه من الضرورة بمكان، تكفل الوزارة بتوفير المبالغ المالية الكافية لإنجاز بعض المشاريع الضرورية والإلزامية، والتي شرعت فيها مؤخرا وهي المتمثلة في توسيع شبكة الكهرباء، ذات الضغط المتوسط والعالي، لتلبية احتياجات توسيع الاستثمار في الفلاحة ومختلف المجالات، وكذا توسيع شبكة الغاز الطبيعي في مختلف البلديات التي هي في أمس الحاجة إليها؛ وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ بوجمعة زفان؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالى الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيدان عضوا الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى السيد وزير الطاقة على عرضه للمشروع المقدم أمامنا للمناقشة، والشكر موصول لرئيس وأعضاء اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي حول مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات وإلى الزميلين اللذين سبقاني في التدخل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

كنا نتمنى أن يكون هذا المشروع منظما لنشاطات الطاقة ولا يقتصر على نشاطات المحروقات، نظرا لأهميتهما والتكامل بينهما، ليشمل المحروقات والكهرباء والماء، والذي سأعود إليه في نهاية هذه المداخلة.

جاء في المذكرة التفسيرية لمشروع القانون التمهيدي المنظم لنشاطات المحروقات، أن أهداف هذا المشروع تصب في تعزيز التنمية والاستغلال الأمن والمستدام والأمثل للموارد الأحفورية، بما في ذلك الموارد غير التقليدية

والبحرية، وتلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة وضمانها على المدى الطويل، ثم تعزيز الحفاظ على البيئة وحمايتها، وكذا ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات أو المنشأت.

العدد: 3

الملاحظ بالنسبة لهذه المذكرة التفسيرية، أنها جاءت بمضمون واضح، باستثناء مصطلح الموارد غير التقليدية، وكما تعرفون، معالى الوزير، أن أهم مصادر الطاقة غير التقليدية هما: النفط الصخري والغاز الصخري، وقد ذهبتم في المادة 2 لتعريف حوالي 70 مصطلحا، دون تعريف للموارد غير التقليدية، ومن بين الأشياء التي لفتت انتباهنا، ما جاء في النقطة 28 مصطلح الغاز الطبيعي أو الغاز، والنقطة 32 المتعلقة بالمحروقات، فإذا كان الغاز الطبيعي معروفا، فما المقصود بالغاز؟ ونفس الشيء عند عرضكم في النقطة 48| لمصطلح النموذج (PILOT)، عند حفر آبار تجريبية أفقية و /أو | عمودية واستخدام التحفيز مثل التشقيق الهيدروليكي أو تقنيات بديلة... إلخ؛ كنا نتمنى توضيح هذه المصطلحات، حتى لا نوضع أمام بعض الشكوك، في ظل عدم التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالغاز الصخري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مستقبل الصراعات الدولية ستدور حول المياه ونظرا لقلة الأمطار التي تسقط في الجزائر قاطبة ونظرا لما قد ينجر عن استغلال الغاز الصخري من تلوث للمياه الجوفية التي تنفد يوما بعد يوم لغياب مصادر تجديدها، يدفعنا للتحذير من هذه المخاطر التي تقضى على مستقبل الحياة في المناطق البترولية.

ننوه بألية التحفيز الجبائي المعتمدة: والتي أقرها مشروع هذا القانون بشكل مرن باستخدام علاقة رياضية، ترفع من الضريبة في حال تحقق أرباح كبيرة (اكتشافات كبيرة) وتخفضها في حال تحقق أرباح ضعيفة (انعدام الاكتشافات أو كميات محدودة من المحروقات)، إن هذه الألية ستجذب الاستثمار الأجنبي في القطاع، في ظل الإحجام الكبير بسبب التفضيلات الجبائية التي تمنحها الدول الأخرى. وتزداد أهمية هذه الألية، إثر الارتفاع الكبير في الاستهلاك الداخلي للطاقة، المتزامن مع قلة الإنتاج، الأمر الذي من شأنه رهن قدرات البلاد مستقبلا.

ننوه بحق الشفعة: فمن حق مؤسسة سوناطراك شراء الأصول الأجنبية المعروضة للبيع، والاعتراض على أي صفقة ماثلة قد تضر بالسيادة الاقتصادية على مقدرات البلاد، كصفقة (توتال أنداركو مثلا).

ننبه بتركيز مشروع القانون على أنشطة المنبع (استكشاف، استخراج، نقل) وإهماله لأنشطة المصب (التكرير، إنتاج المشتقات، الصناعات البتروكيماوية...)، الأمر الذي جعل الجزائر في نظر الشركات البترولية مجرد حقل لاستخراج الخام وضخه للمصانع في الخارج، ثم استيراد المشتقات من جدید (بنزین، مازوت، زیوت، منتجات...)، فقد أهمل مشروع القانون القاعدة الصناعية للمنتجات البتروكيماوية، التي كانت رائدة في السبعينيات، حيث تحولت الجزائر إلى مستورد لهذه المواد من دول كنّا نصدرها لها قبل زمن ليس ببعيد، وذلك على الرغم من الإمكانات المادية والبشرية

- الحفاظ على البيئة وحمايتها:

والتقنية، فلصالح من أهملنا أنشطة المصب؟

جاء في النقطة الأولى من المادة 2، التخلى عن المواقع وإعادتها إلى حالتها الأصلية، والتي تم التطرق إليها في الفصل 15، راجيا منكم توضيح المادة 116، ولعل من بين الأسئلة التي تشغل بالنا كثيرا، ما هي الإجراءات التي تتخذونها للحفاظ على البيئة وحمايتها؟ مع العلم أنني على يقين أن واقع هذه الإجراءات لا يبشر بالخير ولا يصدقه عاقل، سواء في الماضي أو الحاضر أو حتى المستقبل، ولكم – معالى الوزير– بعض ما يؤرقنا ويهدد حياتنا:

1 – مشكلة حوض بركاوي بورقلة:

يتخوف سكان ورقلة خاصة، والجنوب الشرقي بشكل عام، من المخاطر التي ستنتج من مشكلة حوض بركاوي، أو ما يسمى بحفرة حوض بركاوي، التي كانت نتيجة لبئر بترولي لم تقم الشركة الفرنسية المكلفة أنذاك بغلقه، ولم تتمكن من إعادتها إلى حالتها الأصلية، فأخذت تلك الحفرة في التوسع بسبب التأكل وهي الأن تشكل خطرا كبيرا على مستقبل صحة السكان وتلوث المياه الجوفية والفلاحة في ورقلة والجنوب الشرقى، حيث وصلت نسبة الملح عالية لكل لترحسب الدراسات في هذا المجال، ما قد يمتد تأثير ذلك في الحوض الهيدروغرافي للجنوب الشرقي، بل نحن متخوفون من تعاظم المخاطر التي تهدد مدينة ورقلة في حالة انهيار كبير لهذه الحفرة...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد عبد الكريم قريشي؛ أما زال لديك ما تقول؟ تفضل واصل!

السيد عبد الكريم قريشي: بسبب الإهمال واللامبالاة. وعليه، نطلب من معاليكم إعطاء المشكلة الاهتمام الكبير وتحمل مسؤولية ذلك، لتجنب العواقب التي قد تنجم عنها مستقبلا، مع تقديم توضيحات دقيقة حول هذه الحفرة وتوسعها والتشققات التي ظهرت حولها، وما إلى ذلك من التساؤلات التي يطرحها سكان المنطقة والتي لم تجد أي تفسير علمي أو توضيحات تطمئن الساكنة.

العدد: 3

2 – مخلفات حفر الأبار البترولية:

تعرفون جيدا - معالى الوزير- ما تخلفه عمليات حفر الأبار البترولية واستعمالها لمواد خطيرة، من الناحية الصحية والبيئية والتي تتركها الشركات البترولية بجانب تلك الأبار، وما لها من تأثيرات جد خطيرة على حياة الإنسان والحيوان، حيث تتعرض الحيوانات، وخاصة الجمال التي تقترب منها، إلى خطر الموت، كما تؤثر سلبا على صحة الإنسان ونوعية الأرض، من خلال ما تقوم به الرياح بحمل الغازات الخارجة منها أو أجزاء منها إلى أماكن بعيدة؛ ومن هذه الغازات ما هو سام ويؤثر على صحة الإنسان. والسؤال الذي أطرحه على معاليكم: كيف يتم التخلص من هذه النفايات البترولية؟ وما هي الإجراءات المتخذة من قبل الشركات البترولية للكف من التأثيرات السلبية لهذه النفايات على صحة المواطن في المناطق البترولية؟ ما هي الأليات المستعملة في مراقبة الشركات الأجنبية أثناء استعمالها للمواد الكيميائية الخطرة في حفر الأبار البترولية، والطرق المستعملة في التعامل مع هذه النفايات للتقليل من مخاطرها على صحة المواطن؟ ما هي نتائج تحقيقاتكم في

إن ما حمله الفصل 25 حول الالتزامات في مجال الصحة والسلامة والبيئة، يفندها واقع البيئة في المناطق البترولية بالسلوكات المخالفة للقوانين من قبل الشركات البترولية، علاوة على كميات الماء الكبيرة، المستعملة في مجال التشقيق الهيدروليكي، أقول هذا بسبب غياب الخبرة والكفاءة العالية لمعالجة مثل هذه الملفات، مما جعل من مناطق النشاط بقطاع المحروقات مقبرة لدفن كل أنواع المخلفات التي يفترض أن تتحمل الشركات التي تزاول نشاطها، باستعمال المواد الكيميائية، مسؤولياتها كاملة لمعالجة تلك النفايات (ذات الأصل الكيميائي وفي بعض الأحيان تكون مشعة)، ولكن على العكس، فجل

الشركات تلجأ إلى دفن المخلفات بطرق عشوائية وما لذلك من تأثيرات سلبية على البيئة بشكل عام، ولكم المثال

المادة التي تسمى الطفلة (LA BOUE DE FORAGE) وهي ذات قاعدة زيتية، تدخل في تركيبتها مادة الديزل (GASOIL) بنسبة تفوق 50٪، وتستعمل لحفر الأبار النفطية ومطلوبة بكميات كبيرة، نظرا للبرنامج المسطر من طرف شركة سوناطراك؛ وفي إطار الشراكة، فإن هناك شركات تستحوذ بشكل كبير على صناعة هذه المادة، لكن ما هو خطير، أن هذه الشركات لا تقوم بمعالجة ما ينجم عن نشاطها، بل تلجأ إلى بعض الشركات الخاصة التي لا تقوم باسترجاع الحاويات والبراميل التي أفرغت محتوياتها في تصنيع هذه المادة وإتلافها (RECYCLAGE)، ولكن على العكس، تقوم ببيعها للمواطنين لاستعمالها كخزانات للمياه الصالحة للشرب (خصوصا البراميل البلاستيكية) دونما مراعاة لصحة المواطنين.

أما بالنسبة للفضلات الناجمة عن تصفية الطفلة (EPURATION MECANIQUE) المسترجعة من الحفارات، فهى الأخرى تدفن في الفضاء بمساعدة المؤسسات المتخصصة في استرجاع ومعالجة مثل هذه المواد.

وهناك معلومات غير مؤكدة عن وجود مواد تحمل مكونات عالية المخاطر، تستوردها الشركات الأجنبية لاستعمالها في نشاطها، لكن في حقيقة الأمر جلبت وخزنت منذ أكثر من 10 سنوات، دونما مراعاة لأدنى معايير السلامة، وقد اتضح أنها قد تكون منتهية الصلاحية وتم استيرادها من فروع هذه الشركات بالخارج.

صحيح أن طرحي هذا جاء للتحذير من خطورة الأمر، لكن في ذات الوقت لتنبيه الحكومة للمخاطر الحقيقية على صحة الإنسان والمواطن، حتى تضاعف من جهودها لتشديد الرقابة على نشاط الشركات الأجنبية ووضع أليات دقيقة للوقاية مما ينجم عن استعمال تلك المواد الخطيرة، وعدم المعالجة الجيدة لمختلف النفايات البترولية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

3 - المساهمة في إنشاء المرافق الاجتماعية والصحية

معالى الوزير، المعروف عالميا أن كل الشركات البترولية

التي تنشط في مكان ما، تعمل في المقابل على ترقية بعض الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية، إلا أنه، وللأسف الشديد، تفتقر المناطق البترولية بالجنوب لمثل ذلك، وإليكم، معالى الوزير، ومن خلالكم للحكومة أمثلة على

جاء في رد للسيد وزير الصحة، عن سؤال حول مستشفيات الحروق، بيّن أن هناك برنامجا لبناء مستشفى للحروق في كل من أرزيو وسكيكدة، وهو أمر ندعمه، لكن أليس من الأجدر أن يبرمج هذا النوع من المستشفيات بالمناطق البترولية، كحاسى مسعود وحاسى الرمل؟

هل يعقل أن تنجز شركة سوناطراك مسابح في بعض المدن الساحلية، دون أن تقوم بمثل ذلك في المناطق البترولية الصحراوية الحارة التي تنشط فيها؟

إنجاز معاهد للتكوين في مجال البترول بكل من بومرداس وسكيكدة وأرزيو، أشياء جديرة بدعمها وتشجيعها، لكن لماذا لا تنجز هذه المعاهد في المناطق البترولية؟ كما أن المركز الذي فتح لتكوين شباب بطال في التلحيم، لم يكوّن سوى 50 أو 60 شابا، وهو في طريقه للغلق، وتوقف المعهد الجزائري للبترول (IAP) بحاسى مسعود منذ عقود عن التكوين، أليس من الأجدر أن تكون معاهد التكوين قرب أماكن العمل، حيث يسهل القيام بالتربصات الميدانية للطلاب؟ وفي هذا الشأن لا يسعني إلا أن أنوه بالجهد الذي تقوم به شركة بتروفاك (PETROFAC)، في عملية تكوين شباب المنطقة، في حين هناك غياب كلى للشركات الوطنية في مجال التكوين.

والغريب في الأمر - معالى الوزير - أن سوناطراك لا تساهم في هذا الأمر وحسب، بل تمنع الشركات الأجنبية من القيام باستثمارات اجتماعية في تلك المناطق، لأسباب نجهلها (قد تكون أسبابا سياسية أو أمنية ومنطقية)، لكن الذي يمنع مثل هذه الأنشطة، عليه أن يقدم البديل، حيث منعت سوناطراك شركة بريتش للبترول (BRITISH PETROLEUM) سنة 2012، من مشاريع خيرية لإنشاء أنشطة مهنية ومناصب عمل تقدر بـ 400000 دولار لسكان عين صالح.

أما بالنسبة للتشغيل، فحدث ولا حرج، فالكثير من المؤسسات الوطنية والأجنبية التي لا تحترم قوانين الجمهورية في عملية التشغيل، دون رادع حقيقى لرؤساء المؤسسات الذين يتفننون في مخالفة هذه القوانين، وإذا

الموافق 24 نوفمبر 2019

قريشى؛ على كلُّ الكلمة مكتوبة ومسجلة، ونحن بصفة عامة كل الملاحظات المكتوبة أو الشفوية تسجل، فالتي لها علاقة مباشرة بمشروع القانون تؤخذ بعين الاعتبار، أما التي ليس لها علاقة مباشرة مع مشروع القانون، فتؤخذ أيضا بعين الاعتبار في الممارسة؛ والكلمة الأن للسيد مصطفى جبّان، فليتفضل.

السيد مصطفى جبّان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي معالى رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، سيدي معالى وزير الطاقة المحترم،

سيدي معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، السيدات والسادة الأعضاء، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلي حول مشروع قانون المحروقات.

بادئ ذي بدء، بودي أن أنوِّه بالعمل الجبّار الذي قامت به اللجنة المكلفة بصياغة مشروع القانون، وروح المسؤولية التي تحلى بها مسؤولو قطاع سوناطراك، من أجل إعطاء دفع ونفس جديد للاقتصاد الوطنى الذي يستمد طاقته من

لقد تحمل مسؤولو القطاع انتقادات عدة، غير مبررة، أملتها الظروف السياسية التي تمر بها البلاد، بالرغم من أنها غير مؤسسة وغير موضوعية وصلت بالبعض إلى الطعن في شرف ونية قادة الدولة.

إننا من هذا المنبر، ننوه بالشجاعة والجرأة والوطنية والمبادرة التي تحلى بها إطارات سوناطراك، ونندد بكل من يخوّن ويشكك في نية إطاراتنا وكفاءاتنا، بل إن البعض من غير المختصين راح ينتقد هذا المشروع، دون حتى الاطلاع على محتواه أو قراءة النسخة التي بين أيدينا.

إن المشروع الذي بين أيدينا، يهدف إلى استرجاع مكانة الجزائر كمنطقة بترولية هامة، والرفع من قدرات الاكتشافات والإنتاج، دعما للاقتصاد الوطني ويحافظ على ثقة المستثمرين الذين ينشطون ببلادنا، وتعزيز الشراكة ويعمل على جلب مستثمرين أخرين، في ظل ولوج عالم المحروقات لدول جديدة، كمصر وموريتانيا والكثير من الدول الإفريقية، بينما تبقى أراضينا غير مكتشفة، في ظل

كانت سوناطراك قدمت مؤخرا عرضا لا بأس به بالنسبة لتشغيل أبناء المناطق البترولية، دون تجسيده كاملا لحد الآن، فإن ما تقوم به أغلب الشركات الأجنبية في هذا المجال يعد أمرا خطيرا يندى له الجبين، ولكم أن تقارنوا - معالى الوزير- بين ما تقدمه هذه الشركات للحصول على الموافقة على النشاط، والأعداد الهائلة من مناصب العمل المقدمة لوزارة العمل ومديريات التشغيل، والواقع المخالف لذلك تماما، وإليكم هذا المثال البسيط: تقدم شركة ما عرضا بأنها سوف توظف حوالي 400 جزائري و200 أجنبي مثلا، وبعد بداية نشاطها نجد أن أغلب من توظفهم أجانب وبعض الجزائريين فقط؛ والأدهى من ذلك أن أغلب هؤلاء الأجانب يدخلون بتأشيرة سياحية، فالأمر يحتاج إلى تحقيق شامل - معالي الوزير- على مستوى النشاط والبيئة والتشغيل، ولكم أن تتأكدوا في الميدان.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

والسؤال الكبير الذي يطرحه سكان المناطق البترولية: ماذا قدمت سوناطراك للمناطق البترولية في الجوانب الاجتماعية والتكوينية والصحية والرياضية؟ وأضيف لكم شيئا أخر - معالى الوزير- حتى الضريبة على النشاط المهنى (TAP)، التي كانت تستفيد منها المناطق البترولية ومناطق النشاط أصبحت مركزة ولا تستفيد منها إلا بالشيء القليل.

وفي الأخير، أعود لما ذكرته في بداية مداخلتي، حيث كنا نتمنى أن يكون مشروع للطاقة بشكل عام وليس المحروقات، فحسب البرنامج الوطني المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية، في فيفري 2011، والهادف إلى توليد 12000 ميغاواط على مراحل ثلاث، ونحن الآن في المرحلة الثالثة والأخيرة، أي 2016 -2030، وتكون خاصة بالإنجاز الواسع للمحطات الشمسية، ألا يمكن اعتبار هذا بديلا عن المحروقات، في ظل ما تتطلبه عملية الاستكشاف والتجريب والإنتاج من وقت وفقا للنص الذي أمامنا؟

أعرف أن مهامكم كبيرة – معالى الوزير – لكن يبقى من واجبكم الحرص على مراعاة كل هذه الأمور وأنتم تشرفون على هذا القطاع الحساس.

أشكركم على الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الكريم

التزايد على الطلب.

إن هذا المشروع من شأنه إنعاش الاقتصاد الوطني، من أجل خلق الثروة وخلق مناصب الشغل، وتلبية حاجيات السوق الوطنية على المدى المتوسط، وبينما نثمن هذا المشروع، فإن ثمة أسئلة تبقى مطروحة لم نجد لها أجوبة، نتمنى من معالى الوزير، تنويرنا وتتعلق أساسا بـ:

1 - لم يتطرق هذا المشروع، ولو بالإشارة، إلى الطاقات الجديدة والنظيفة التي يجب تطويرها، كما تعمل على ذلك

2 - وددنا - معالي الوزير- لو تعرفنا على ثمن تكلفة البرميل من النفط، وكذا استخراج الغاز لتترسخ لدينا فكرة واضحة عن المجهود الذي تبذله سوناطراك لوحدها.

3 - ما هو مستقبل استغلال الغاز الصخري في الجزائر؟ وكذا استغلال الطاقة في سواحلنا؟

4 - كيف تنوون التعامل مع حرق طاقة الغاز الزائدة مستقبلا، ألا تظنون أنه يستلزم علينا منع هذا الحرق؟

5 - بما أن مشروع هذا القانون لا يشير إلى الانتقال الطاقوي ضمن منظور التحول البيئي، فما هو تصوركم المستقبلي لهذه المسألة؟

6 - ألا ترون أنه يجب علينا الإسراع في سَن قانون يحدد غط الاستهلاك الطاقوي في بلادنا، للحد من الاستهلاك المفرط والتبذير وتجديد سياسة واضحة للاستهلاك

7 - سيدي الوزير، إن مشروع هذا القانون الذي بين أيدينا لا يشير ولو عابرا للمجلس الوطني للطاقة، فما محله مستقبلا؟ أم تنوون حله رغم أهميته؟

8 - كيف تنظرون إلى المحافظة على حق الأجيال المقبلة من الطاقة ومن ثروات البلاد؟

وفي الأخير، سيدي الوزير، ثقتنا في إطاراتنا كبيرة وفي كفاءاتهم وقدراتهم ووطنيتهم، من أجل الإسراع في إعطاء مكانة أكبر لشركة سوناطراك، لأنه -حسب رأيي- قوة إنتاجنا تكمن في قوة سوناطراك وزخم اقتصادنا ينبع من قدرات سوناطراك.

ومع كل هذا، فلا نجاة لنا دون تنويع اقتصادياتنا، والبحث عن مصادر أخرى تزخر بها الجزائر، من فلاحة وسياحة وصناعة متوسطة.

سيدي الرئيس،

العدد: 3

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، هذا ما أردت أن أشير إليه؛ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ مصطفى جبّان؛ الكلمة الآن للأخ على جرباع، فليتفضل.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله

السيد الرئيس بالنيابة، الفاصل،

معالى وزير الطاقة المحترم،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام الهادف،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مداخلتي - سيدي الرئيس- مختصرة وقصيرة، قد لاترقى إلى المستوى المطلوب، نظرا لكون هذا المشروع ذا طابع تقنى وخاص.

نظرا للتطورات الحاصلة في ميدان المحروقات، سواء داخليا أو خارجيا، مع التقلص في كميات الإنتاج، في ظل التزايد المطرّد للاستهلاك الوطنى في هذا المجال، بات مشروع هذا القانون ضرورة حتمية، نعم سيدي الرئيس، لقد أثار مشروع هذا القانون جدلا واسعا في أوساط الجزائريين، على الرغم مما يحمله من ميكانيزمات للاقتصاد الوطني.

إن ضرورة استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في السوق الجزائرية في الظرف الحالي، يمكن الجزائر من التفاوض مع هاته الشركات في المجال الفني للعقود من موقع التفاوض المريح، لكن الانتظار، كما يؤكده خبراء الطاقة، الانتظار سنتين (2) أو أكثر سيدخل الجزائر منطقة الخطر، وسيتم بعدها ابتزازنا من قبل القوى العظمي وهدر القدرات الطاقوية الوطنية، وقد يتم أنذاك تقديم تنازلات خطيرة، قد تمسّ بالسيادة الوطنية.

وعليه، لا يمكن أن يكون موضوع الأمن الطاقوي موضوع مزايدة، لأن الأمر يتعلق بمصير كل الأمة، فالأمن الطاقوي

يندرج ضمن أولويات الحكومة الحالية.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

السيد الرئيس، إن الجزائر في حاجة إلى تمويل، لا سيما فيما يتعلق بالتنقيب عن أماكن جديدة للموارد الطاقوية، فمشروع القانون الحالي جاء بنقاط إيجابية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - إسترجاع جاذبية المجال المنجمى الوطني، في ظل وضع دولى تطبعه المنافسة الشرسة واستقطاب الشركات الأجنبية التي تحوز على التكنولوجيات الحديثة لتطوير الموارد الوطنية.

2 - الامتياز، وهو يتمثل في أحقية الدولة الجزائرية والشعب الجزائري برمته، بكل ما يتم استكشافه من ثروات، سواء تم التنقيب من طرف شركات وطنية أو أجنبية.

أما فيما يخص قاعدة 51 / 49، فإن القانون الحالي يشير إلى أن نسبة 51٪ من المداخيل الصافية للمشروع تؤول إلى المجموعة الوطنية وإلى ممثلها، شركة سوناطراك، لتبقى للشريك الأجنبي نسبة 49٪ من أرباح المشروع، الذي يسترجع منها تكاليف التنقيب، الإنجاز، ثم تقاسم الأرباح مع الشركاء الأخرين، لذا فإنه يمكننا القول إن حصة الشريك الأجنبي قد تصل إلى 18٪ أو 25٪، كما أشار إليه خبراء الطاقة، في حين أن الجزائر تستفيد من أي عملية تتعلق بمشروع المحروقات بنسبة 51٪ صافية، دون احتساب

إن مشروع هذا القانون لا يجبر الجزائر على الذهاب إلى استغلال الموارد غير التقليدية في القريب العاجل، بل يتحدث عن الاستكشاف وعن هاته الموارد المتاحة في الجزائر لاستغلالها، إن استدعى الأمر، في العقود المقبلة، كما أن تمديد عقود الاستغلال بـ 30 سنة هو في حقيقة الأمر، حسبما أشار إليه خبراء الطاقة، يتعلق بتقليص مدة التعاقد التي لا تزال سارية إلى اليوم. ففيما يتعلق بالموارد التقليدية كانت العقود محددة بـ 32 سنة، وقلصها مشروع القانون الجديد إلى 30 سنة، أما الموارد غير التقليدية فكانت 50 سنة وتم تقليص مدة استغلالها إلى 30 سنة، مشيرا إلى أن إدراج سنوات الاستكشاف والتنقيب السبع ضمن 30 سنة المتاحة ضمن هذا العقد. أما فيما يتعلق بتخفيض الضرائب، إننا اليوم من بين 23 دولة في إفريقيا والشرق الأوسط، عاملة في هذا المجال، التي تفرض أعلى نسبة ضرائب على المنتجات، فالأمر يتعلق بـ 85٪ من العملية

الاستثمارية التي تذهب إلى الخزينة العمومية، فيما تتقاسم سوناطراك وشركاؤها 15٪ المتبقية، هذه القاعدة كان يمكن أن تكون مفيدة، غير أن الاستكشاف في الموارد الطاقوية وصعود قوى جديدة يجبرنا على الاختيار بين جفاء الوعاء الضريبي أو توسعته، وما تم القيام به في مشروع هذا القانون هو تخفيض نسبة الضرائب إلى المستوى العالمي لها إلى حد الأن، وهو ما يقارب 65٪، لضمان استقطاب الشركات الأجنبية.

العدد: 3

بخصوص إلغاء الضرائب، فالفائدة تعود على سوناطراك، فيما يسمى بالفوترة، لأن كل المعاملات ستتم فوترتها للشركة المالكة وهي سوناطراك، بمعنى أن الأسعار تتحكم فيها الدولة، كما أن مشروع القانون الحالي يعطي حق الشفعة على جميع الأنشطة الطاقوية بما فيها البترول ...

السيد الرئيس: شكرا للسيد على جرباع؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني.. أرى أن الأخ غير موجود، فالكلمة، إذن، للأخ السيد الطاهر غزيّل.

السيد الطاهر غزيّل: شكرا سيادة الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السادة الوزراء،

زمیلاتی، زملائی،

أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد وزير الطاقة المحترم، على حسن الاستقبال والنظر في انشغالاتنا، وعلى هذا المشروع الهام والتوضيحات التي تقدم بها في مستهل هذه الجلسة، والشكر موصول كذلك إلى أعضاء اللجنة على الإثراءات التي تقدموا بها.

أما بعد، فيما يخص مناقشة هذا المشروع الذي جاء لاسترجاع اقتصادي أمثل للمحروقات، نثمن هذا المشروع في إطاره العام ولكن مع ذلك نوّد أن نسجل بعض الملاحظات:

1 - ورشات الحفر - سيدي- تنجز أعمالها دون رقيب في ولايات الجنوب، لذا نطلب من السلطات الوطنية إيفاد

مفتشين دوريا لمعاينة الأخطاء والأخطار البيئية التي قد تتسبب فيها ورشات الحفر البترولية.

2 - نطالب السلطات المعنية بالتدخل العاجل لوقف تجاوزات الشركات البترولية في مجال التوظيف، أيعقل لولاية مثل غرداية التي يبلغ عدد سكانها 400 ألف نسمة، تكون حصتها من التوظيف في سنة 2018، صفر (00) منصب، بينما جاراتها من الولايات المجاورة كانت حصتها من التوظيف 525 و461 منصبا!؟ وفي 2019 كانت حصة غرداية 14 منصبا والولايات المجاورة 515 و435 منصبا، ألا يعتبر هذا إجحافا بحق ولاية غرداية؟ ولعلمكم أن ولاية غرداية متواجد فيها مجمعان بتروليان، واحد في واد نومر، والأخر في الولاية المنتدبة المنيعة، الخشيبة، وحوالي 200 بئر قيد الاستعمال. والله نحن نتأسف، كنا في الماضي لما تفتح شركة بترولية في ولايتنا، ورشة حفر، نفرح، ولكن اليوم صارت فلذات أكبادنا، والذين درّسناهم وذهبوا للجامعات وعادوا، لا يستفيدون من هذه الشركة، فلا توفر حتى منصبا واحدا لفائدة أولاد المنطقة، بل يقومون بإجراءات غير قانونية ويغلقون هاته الشركة، ولكن أول شهادة يأخذونها هي صحيفة السوابق العدلية الخاصة بهم، الملطخة بمجرد خروجهم من الجامعة، بهذا الإجراء الذي قاموا به، والمتسبب فيه، هي الورشات البترولية!

يا أخي! عند دخولك للبلاد، وظف على الأقل 15 أو 20 عاملا، لا أطلب منك توظيفا مباشرا دائما، بل على الأقل في المدة التي ستقضيها في البلاد (شهرين) وعندما تنتهي من العمل في البلاد أوقفهم، يستطيع البطال أن يعيش عاما أو عامين، من خلال راتب هذين الشهرين، ولكن من الإجحاف أن يهمشوا، وخاصة هاته الفترة. يوجد شركة في ولاية غرداية، ونحن في تواصل معها حتى لا تغلق؛ ولا في ولاية غرداية، ونحن في تواصل معها حتى لا تغلق؛ ولا الله – المواد يجلبونها من أماكن أخرى، نحن كلنا جزائريون، ولكن على الأقل من حق أولادنا أن يعيشوا، كنا نفرح ولكن على الأقل من حق أولادنا أن يعيشوا، كنا نفرح عندما تأتي هذه الشركة، كنا نسميها في الماضي "الكُبانية"، لما تأتي نفرح، أما الأن فعندما نسمع بها آتية قلوبنا تتوقف! ليتها لم تأت!

3 – إحداث توازن جهوي في عملية الاهتمام، خاصة المناطق الجنوبية ومساعدة جمعيات التكوين الرياضية والثقافية.

لست أدري! سوناطراك كلها ملكنا والجزائر أيضا، لكن ولا مرة رأينا سوناطراك قامت بشيء لنا في الجنوب ولا في السهوب، لم نر شيئا، تثمين البترول هنا في العاصمة! زملائي تكلموا عن هذا من قبل، ماذا فعلتم في الجنوب؟ ماذا نكسب نحن من سوناطراك؟ نقولها: نكسب أمراضا بيئية، جمالنا، أمورنا كلها آيلة إلى الزوال، ورغم ذلك فنحن صابرون، لا نتكلم عن التوظيف، لكن ماذا استفدنا؟ نأمل على الأقل، ما دام مدير سوناطراك جديدا في منصبه أن يراعي الجنوب.

العدد: 3

وفي الأخير، تقبلوا، سيدي، فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الطاهر غزيّل؛ الكلمة الآن للسيد العيد ماضوي، فليتفضل.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدان، معالي وزير الطاقة ومعالي وزير العلاقات مع

زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، ممثلو أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من خلال هذا المشروع، نلاحظ أنه أحسن من القانون السابق، والذي نتفاءل بأنه سيأتي بالخير والفائدة على بلدنا الجزائر، وأيضا اكتساب خبرات مهنية جديدة.

معالي الوزير، سكان إليزي والمناطق الجنوبية التي تقع فيها المناطق البترولية، يتساءلون عن مشروع هذا القانون، وماذا سيجلب لهم من تنمية وتكفل اجتماعي؟ كما يعلم العام والخاص أن سوناطراك موجودة في الجنوب منذ عدة سنوات، إلا أنها لم تساهم في تنمية المنطقة، كبناء المستشفيات والمدارس والمسابح، وكذا تمويل الجمعيات والفرق الرياضية، و التجهيزات، كما أثمن مداخلة زميلي عبد الكريم قريشي، في هذا المجال، وأضم صوتي لصوته، فالشيء الوحيد الذي جلبته سوناطراك للمنطقة، هو المساهمة في ضياع وقتل الثروة الحيوانية، وخاصة الإبل، من خلال بقايا ورشات الحفر وكذا تأثير الدخان على البيئة

الموافق 24 نوفمبر 2019

وزوال الغطاء النباتي الخاص بالمنطقة الرعوية.

أما بالنسبة للجباية البترولية، فمعظم البلديات المتواجد بها آبار البترول ومعامل التكرير، لا تستفيد من الجباية، بينما تستفيد البلديات الموجود بها المقر الإداري، نعطي مثالا: بلدية حيدرة الموجودة بالجزائر العاصمة، هل مشروع القانون الجديد سيلزم الشركات الأجنبية بفتح المقر الإداري بمنطقة الاستثمار؛ وبالتالي استفادة بلديات الجنوب من مداخيل ترجع بالفائدة على السكان؟

كما أن سكان المنطقة يشتكون، في ظل وجود الغاز، إلا أن محطات نفطال لا توجد بها وقود سير غاز، وأيضا بعض البلديات لا يوجد بها غاز المدينة كبلدية برج عمر إدريس، ولاية إليزي.

سيدي الوزير، ذكرت فيما يخص مجال التشغيل وطلبت من شباب المنطقة أن يتوجهوا إلى قطاعات أخرى، نعلمكم – سيدي الوزير – أنه لا توجد استثمارات إلا في قطاع المحروقات، وإذا وجدت بعض القطاعات، كالبناء مثلا، فإن هذه المناصب تبقى مؤقتة؛ كما أننا – السيد الوزيرلم نستغل السوق الليبية القريبة من المقاطعة الإدارية للدبداب، والتي كانت ستجلب استثمارات كبيرة؛ وبالتالي توفير مناصب شغل وزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة، إلا أن هاته الفرصة استغلت من طرف جيراننا، كمصر وتونس، وأصبحوا يسيطرون على هذه السوق.

كما نتقدم، من خلال هذا المنبر، بالشكر الجزيل للجيش الوطنى الشعبى، الذي يحرس هذه المنطقة ليلا ونهارا.

أيضًا - السيد الوزير- هل هناك استثمارات طاقوية مع الجانب الليبي وخاصة الكهرباء والغاز؟

ومن خلال هذا المنبر، نطالب بإعادة النظر في هذا الإجراء وهو غلق الحدود، نتمنى أن يعاد فتح الحدود مع ليبيا، هذا سيجلب الخير أيضا لسكان المناطق الحدودية المجاورة للدولة الليبية.

معالي الوزير، أبلغك مرة أخرى انشغال عمال سائقي مجمع تيڤنتورين، الذين طالبوا بإدماجهم في شركة سوناطراك، بعد أن وعدهم وزراء ومدراء سابقون بحل هذه المشكلة، ووجود محاضر ممضاة من الطرفين، إلا أنه لحد الأن، لم تحل هذه المشكلة وبقيت دار لقمان على حالها. كما نتساءل – معالي الوزير – لماذا أجور شركات المناولة

التابعة لسوناطراك، أقل بكثير عند الشريك الأجنبي؟

نتمنى أن تؤخذ هذه بعين الاعتبار وإعطاء فرص أكبر لسكان المنطقة للعمل في هاته الشركات التابعة لسوناطراك، يعني شركات المناولة؛ وأيضا، هناك تلاعب في المسابقات وفي نتائجها، فالرجاء منكم التدخل لوضع حد لهذا التلاعب؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الكلمة للمتدخل الأخير، السيد عبد القادر قرينيك، فليتفضل.

السيد عبد القادر قرينيك: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد وزير الطاقة الفاضل،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتوجه إلى السيد وزير الطاقة بالشكر على تقديم المفصل لمشروع هذا القانون، وأتوجه بالشكر كذلك إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي حول هذا المشروع سالف الذكر.

بعد الدراسة المعمقة لمشروع هذا القانون، أدركنا أن هذا المشروع أصبح ضروريا لانتعاش مجال الطاقة في الجزائر. وفي إطار مناقشة مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات، ولما يمثله من أهمية قصوى وبالغة، ونظرا لإلمام كافة الشعب الجزائري بالوضع الطاقوي للبلاد وما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بالغة في حياة المواطن اليومية لارتباطها – مع الأسف – بسعر البرميل وتقلباته، لهذا السبب – السيد الوزير – نلاحظ نقصا في التسويق والترويج الإعلامي لهذا المشروع، مما أدى إلى تخوف أغلبية المواطنين من المشروع، على الرغم مما يحمله من إيجابيات في مجال الطاقة، ومن على الرغم مما يحمله من إيجابيات في مجال الطاقة، ومن المشروع هذا القانون، وذلك بالاستعانة بمختلف الخبرات الجزائرية الطاقوية منها والمالية لرفع اللبس وطمأنة الرأي العام.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

السيد الوزير، هناك بعض التساؤلات:

1 - فيما يخص حق الشفعة، وللمحافظة على مضمون حق الشفعة، يجب وضع دفتر شروط لتحديد السعر المرجعي في حالة بيع الأسهم للشريك، عندما يتنازل الشريك عن أسهمه يستطيع هذا الأخير أن يطلب مبالغ قد تُعجّز سوناطراك، هل يوجد هناك سعر مرجعي للبيع دون الإضرار بالشريك؟ مع احترام كل المواثيق التجارية، ولكن بإمكان الشريك طلب أسعار تعجيزية لسوناطراك، نأمل أن يكون هناك تنوير في هذا الأمر، وهذا للمحافظة على حق الشفعة، وللمحافظة على قدرة شركة سوناطراك على شراء الأسهم.

2 – معالي الوزير، من هذا المنطلق، لكي يكون قرار سيادي والمحافظة على القرارات السيادية، يمكن للشريك، بعد تعجيز شركة سوناطراك، أن يقوم ببيع أسهمه لشركة أخرى خاصة، التي من الممكن أن تكون لها مشاكل دبلوماسية أو ليس لدينا معها علاقات، هنا نأمل أن يكون تنوير للرأي في هذا الأمر، يعنى مضمون حق الشفعة.

هذا ما لدي؛ شكرا سيدي الرئيس على إصغائكم لهذا التدخل المختصر، تلكم هي مداخلتي في إثراء مشروع هذا القانون، شكرا للجميع على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، بارك الله فيك؛ الأخ خافي أخمادو قدّم تدخله كتابيا وسيسلم إلى الأخ الوزير، وأيضا إلى اللجنة المختصة.

الآن، وبما أننا أنهينا تدخلات كل الإخوان وهم مشكورون، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد الوزير: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة المحترم،

سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، أسرة الإعلام،

أيها الجمع الكريم،

أشكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، على الاهتمام الذي أولوه لمشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات، وعلى المداخلات والأسئلة التي تفضلوا

بطرحها، وقبل أن أجيب على الأسئلة، والانشغالات المطروحة، إسمحوا لي أن أذّكر مجلسكم الموقر، بالأسباب التي دفعت بالسلطات العمومية إلى إعداد مشروع هذا القانون والمتمثلة أساسا في:

- تراجع الاحتياطات منذ سنة 2008، بسبب قلة العقود الجديدة المتعلقة بالبحث والاستغلال التي تم إبرامها، في إطار الشراكة، وأن هناك قدرات منجمية هامة، غير مستغلة، بسبب نقص الاستثمارات، وأن بلادنا يوجد في باطنها احتياطات منجمية معتبرة.

- كذلك، تلبية احتياجات السوق الوطنية على المدى الطويل، ضمن سياق غو متسارع للاستهلاك الوطني للغاز والمنتوجات البترولية.

- الزيادة في الإنتاج ورفع احتياطنا والزيادة في الدخل المالي للبلاد، وهذا بالحفاظ على حصص سوناطراك، في السوق الدولية من خلال زيادة إنتاجها.

لقد تطرق السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، من خلال مداخلاتهم، سواء من قبل أعضاء اللجنة الاقتصادية أو اليوم أمام مجلسكم الموقر إلى عدة محاور رئيسية من مشروع القانون، خاصة تلك المتعلقة بالتوقيت، لماذا هذا التوقيت؟ ما هي الأهداف الرئيسية لمشروع القانون الجديد؟ التوظيف، الجنوب، السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، التوظيف، الجنوب، السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، النظام الجبائي الجديد إلى انخفاض في مداخيل الدولة؟ حق الشفعة، الحفاظ على البيئة، وغيرها من الأسئلة الهامة المتعلقة بمشروع هذا القانون.

أولا، في البداية، إسمحوا لي أن أذّكركم بسوناطراك، لأن مشروع هذا القانون موجه كذلك لسوناطراك، قبل أن نوجّهه إلى الشركاء، وجلب الشركاء الأجانب، فسوناطراك الأن تقوم بإنتاج معظم المواد البترولية الغازية في بلادنا، 70٪ من الإنتاج الوطني هو منتج من طرف شركة سوناطراك، عبر مختلف المواقع المتواجدة في جنوبنا الكبير، فسوناطراك، متمكنة بعمالها وبإطاراتها من التكنولوجيات الحديثة، وكل الأعمال التي تقوم بها سوناطراك، في هذا الميدان من تنقيب، استغلال وكذلك تحويل المواد البترولية، وكذا الغاز.

فالآن، كل الأعمال التي نقوم بها، في إطار إنتاج الموارد من المحروقات (بترول وغاز)، 70٪ تتكفل بها سوناطراك، ومنذ قانون 07–05، سوناطراك تحملت لوحدها، بعد عزوف

الموافق 24 نوفمبر 2019

كثير من الشركاء الأجانب، الاستغلال والتنقيب عن مواد المحروقات في بلادنا، قامت سوناطراك، لوحدها بعملية الاستكشاف. وفي سنة 2018 على سبيل المثال، قامت بالتنقيب عن 100 بئر، 30٪ هي نسبة النجاح، مما يعطيكم فكرة أن سوناطراك خصصت لسنة 2018 على حدة، مبلغ 1.67 مليار دولار، والنتيجة كانت 30٪ فقط، فهذه الموارد المالية الهامة هي التي تستثمرها سوناطراك الأن في المجال المنجمي، وتؤثر سلبا ليس على سوناطراك فحسب، بل على مداخيل الدولة، تخيلوا لو أن 1.67 مليار دولار وضعت للقطاعات الأخرى، من أجل التنمية التي تقوم بها الدولة في كل المجالات، فستعود بالخير على بلادنا، ونحن نواصل الأن عملية الاستكشاف، لأننا لا نملك حلولا أخرى؛ أعطيكم الأرقام: 60٪ من احتياطاتنا (بترول وغاز) استهلكت لحد الآن، يعنى في التصدير وكذلك في السوق الوطنية، والتي هي في تزايد مستمر؛ رأيتم النسبة التي أعطيتكم إياها بالنسبة للسوق الوطنية، لحد الأن، وصلنا إلى 7٪، هناك تزايد في الاستهلاك من سنة إلى سنة، وهذا رقم ضخم وكبير، مقارنة بما هو معمول به عالميا وهو 2.3٪. في الجزائر نستهلك 7٪، 13٪ فقط هي نسبة تزايد في استهلاك الكهرباء، في صائفة 2019، وصلنا إلى الذروة بقيمة 15665 ميغاوات، يعنى هي كمية هائلة من الكهرباء، ومعظمها، أي

حوالي 98/ ناتجة عن الغاز الطبيعي. أسئلتكم في محلها، بالنسبة للتنويع الطاقوي وطرح السادة أعضاء مجلس الأمة، هذا السؤال، لماذا؟ لماذا نحن متأخرون في التنويع الطاقوي؟ لماذا لم يتطرق هذا المشروع إلى التنويع الطاقوي؟ سأجيبكم على هذه التساؤلات واحدة، إن شاء الله.

يبقى دائما بالنسبة لمشروع هذا القانون، لماذا هذا التوقيت؟ لماذا هذا التوقيت؟ يعني أسئلة كثيرة طرحت عليّ حول التوقيت، خلصت الإجابة إلى أن اقتراح مشروع القانون الجديد لنشاطات المحروقات لم يأت هذه السنة، بل هو ثمرة عمل وجهد قام به إطارات قطاع الطاقة منذ أكثر من سنتين، وقد تم الانتهاء من إعداده خلال السداسي الأول من هذه السنة، وعملا بالإجراءات القانونية المعمول بها في نظامنا المؤسساتي، فقد تم عرض مشروع القانون على الحكومة للمصادقة عليه، بحيث تم تخصيص اجتماعين للحكومة واجتماع لمجلس الوزراء لمناقشته والمصادقة

عليه. وعليه، فرغم تزامنه مع الأحداث السياسية الراهنة في البلاد، إلا أن اقتراحه يخضع لمتطلبات اقتصادية بحتة ومستعجلة، بعيدا عن أي اعتبارات أخرى. بالفعل، فإن الوضع الحالى لقطاع المحروقات وما يعرف من مشاكل تتعلق بالانخفاض في الإنتاج وتراجع في مستوى احتياطاتنا في المحروقات وتزامنها مع الارتفاع الكبير للاستهلاك الداخلي، يتطلب منا أخذ تدابير فورية لا تقبل مزيدا من التأخير، حتى نتمكن من تدارك هذه الوضعية، وتوفير الأمن الطاقوي للبلاد على المديين المتوسط والبعيد، وكذا مواصلة سياسة التصدير وجلب مداخيل للدولة من العملة الصعبة، حتى تتمكن بلادنا من مواصلة سياستها التنموية، الاجتماعية والاقتصادية. والجدير بالذكر، أن كل الدراسات الاستكشافية التي قمنا بها تؤكد بأننا نواجه مشاكل حقيقية في أفاق 2030، إذا لم نشرع من الأن في بعث نشاطات المحروقات في الجزائر، لذا أؤكد وأقول إن التوقيت الوحيد الذي يدفعنا إلى اقتراح وتبنى قانون جديد هو توقيت اقتصادي لا غير؛ إلى حد الأن استهلكنا 60٪ من احتياطاتنا؛ ويجب علينا تعويض هذه الاحتياطات سريعا، لأننا لدينا التزامات وطنية، السوق الوطنية هي في تزايد، 43 مليار م3 من الغاز في السنة الماضية (2018). فمن 43 مليار م3 من الغاز، 20 مليار م3 هو لإنتاج الكهرباء، والباقي استهلاك في السوق الوطنية من المنازل وكذلك المؤسسات الاقتصادية.

العدد: 3

أعطيكم فكرة عن تزايد الطلب على الطاقة في السوق المحلية، وخاصة الغاز، فالمواد البترولية 14000 طن سنويا، يستهلك، منها بنزين ومازوت إلى غير ذلك، فكل هذا يتطلب منا السرعة، ليس هناك وقت، لابد من السرعة، لكي نواصل سياسة الاستكشاف واستغلال مواردنا البترولية والغازية.

سوناطراك، لوحدها أو مع الشريك: مشروع هذا القانون يدعم كذلك سوناطراك لوحدها، لأن هناك 150 حقلا موجودا جهزته سوناطراك، لكي نباشر عملية الاستغلال، لكن بعض الحقول لديها قيمة اقتصادية صغيرة، يعني مشروع هذا القانون الذي بين أيدينا الآن بالنسبة للحجم الجبائي لكل هذه الحقول، فسوناطراك، من غير المكن أن تكون اكتشافاتها مربحة في هذه الحقول، كمؤسسة وطنية تابعة للدولة، لدينا (Un Contrôle)، في كل مرة نقوم بعملية

الموافق 24 نوفمبر 2019

مراقبة لسوناطراك، خاصة حساباتها السنوية، فمن غير المقبول أن نضع سوناطراك في موضع صعب ماليا ونطلب منها مواصلة عمليات الاستكشاف في الحقول الأن والتي أصبحت ذات اقتصاد صغير، فلهذا يجب أن نضع قانونا لسوناطراك، بكل أريحية للتصرف بهذه الحقول وتعود بنتيجة، لأن النتيجة المتحصل عليها من طرف سوناطراك تدخل مباشرة إلى خزينة الدولة، لو نرى كم من العمليات التي لم نباشر فيها لحد الآن! أعطيكم فكرة عن الكميات الهائلة التي كان من الواجب أن تكون عندنا في الاحتياط، ولكنها ليست لدينا! لأنه منذ 2005 سوناطراك لم تستطع أن تواصل أعمالها في هذه الحقول ذات الاقتصاد الصغير، ومستقبلا لن تكون لدينا حقول ضخمة، ستكون حقول كثيرة، لكنها تتطلب موارد مالية كبيرة، تكنولوجيات عالية وكذلك إمكانية تحفيز في النتائج، فلهذا نبدأ بسوناطراك، فمشروع هذا القانون هو موجه لسوناطراك، قبل أن نوجهه لشركائنا الأجانب، لكي ندعمهم ونحفزهم على مواصلة عملية الاستكشاف وجلب التكنولوجيات، وكذلك تكوين إطاراتها وكل هذا يتطلب ضخ أموال باهظة لكي نواصل هذه العملية.

فيما يخص سوناطراك، وما هو حاصل الأن بالنسبة لهذه النشاطات عبر العالم، كل الشركات عبر العالم تبحث عن شركاء لتطوير ميدانها المنجمي وميدانها البترولي وكذلك الغازي، فكل الشركات العالمية، حتى الشركات الأمريكية في أمريكا، تطلب شراكة لكى تعمل وتقوم بكل أعمالها في هذا الميدان. في الجزائر -الحمد لله- عندنا كفاءات عليا، سواء في شركة سوناطراك أو الشركات التابعة لسوناطراك، لأن مجمع سوناطراك لديه أكثر من 150 شركة، فكل هذه الأعمال التي تقوم بها سوناطراك، في هذا الميدان مكنتها من أن تكتسب سمعة كبيرة في الميدان البترولي والغازى عبر العالم، وكذلك إمكانيات كبيرة للمشاركة، لأنه ليس بالأمر السهل أن نشارك شركات عالمية، يجب أن تكون لدينا مؤهلات، وكذلك إمكانيات التحكم في التكنولوجيات في هذا الميدان، فسوناطراك تنتج الأن 70٪، وهي نسبة الإنتاج الكلى من المحروقات، وهذا غير كاف الأن لمواصلة التصدير بصفة منتظمة، كما هو محدد بالنسبة لبرنامج سوناطراك، فإنه ابتداء من سنة 2027، هناك نقطة التقاء بين الطلب المتزايد والإنتاج، الذي هو

في انخفاض؛ وبالتالي فهذه النقطة التي يلتقي فيها هذان المنحنيان حددت حسب تقديراتنا لسنة 2027، وهذا يشكل خطرا كبيرا، فمن غير الممكن أن ننتظر إلى غاية سنة 2027، حتى نتخذ القرارات! لماذا هذا التوقيت؟ لماذا وجب علينا الإسراع؟ لماذا يجب الذهاب بسرعة ونبدأ في نشاط الاستكشاف؟ لأن الاستكشاف في ميدان البترول محدد بسنوات، وكل الخبراء، بما فيهم خبراء سوناطراك، خبراء في قطاع الطاقة، خبراء في الوكالتين، يقولون إنه يلزمنا 3 سنوات للاستكشاف في الحقل، لمسح الأرض وفحص بعض الأبار التي تمكننا من معرفة قيمة هذا الحقل، قلت، يلزمنا 3 سنوات، بعدها تأتى عملية الاستغلال وتستغرق 7 سنوات، وبعملية حسابية، إذا قررنا اليوم أن مشروع القانون يكون ساري المفعول، يلزمنا 10 سنوات لجنى ثمار هذا المشروع، 10 سنوات، ونحن في سنة 2019، بمعنى إلى غاية سنة 2029؛ وبالتالي يجب الإسراع، ولا نترك الأمور تسير هكذا، 3 سنوات للاستكشاف و7 سنوات للاستغلال، يجب علينا من الأن أخذ التدابير وبسرعة، لأننا تأخرنا كثيرا وضيعنا وقتا مناسبا، فالأن من غير المكن أن نضيع الوقت مستقبلا، يجب أن نتعاون، باعتباركم ممثلي الشعب، ونحن الجهاز التنفيذي، يجب أن نتعاون الأن لكي نتدارك هذه العملية بسرعة، لأننا في وضع حرج ولا نقول إننا في وضع خطر، أو لا غلك الوسائل، أوليس لدينا احتياطات؛ الجزائر بلد يزخر بهذه الموارد الموجودة في باطن الأرض، يجب أن نقوم بعملية الاستكشاف وعملية الاستغلال التي تستغرق وقتا؛ ولهذا يجب أن ندعم سوناطراك، من خلال مشروع هذا القانون، لكى تباشر عملها بسرعة؛ وقد باشرت العمل وبدأت بحقلين، لكن هذا غير كاف، لو نذهب بعد سنتين (2) أو ثلاث (3)، وبنفس هذا القانون 05 -07، ونحصل على نتائج سلبية لسوناطراك، من الناحية المالية! ما هو هدفنا؟ هل هو إضعاف سوناطراك؟ لا! يجب أن نقوِّي سوناطراك بمشروع هذا القانون، عندما نضعه حيز التنفيذ سترون نشاطات حقول كثيرة تباشر فيها سوناطراك، نشاطات حقول بعيدة عن المنشأت الموجودة في حاسى مسعود وحاسى رمل، لأن في هاتين المنطقتين توجد منشأت كثيرة تمكن عند اكتشاف حقل من الدخول بسرعة في الاستغلال، 3 أو 4 سنوات نبدأ في الاستغلال، لكن في الحقول التي سنكتشفها في تندوف وفي مناطق أخرى، في

أدرار وكذلك في إيليزي، تتطلب منشأت كبيرة للتحلية (Le traitement)، وكذلك النقل. وعليه، يجب أن يخصص لكل هذه الأعمال مدة زمنية كبيرة؛ وكذلك للاقتصاد، وكل حقل صغير، فلهذا على هذا المشروع أن يجعل النظام الجبائي ملائما للفترة المستقبلية التي سنذهب إليها.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

على سبيل المثال، إذا بقينا في هذا المشروع وذهبنا بفكرة القانون القديم 05 -07، سنستغل 10 حقول، على أكثر تقدير، ولو أن 10 حقول بـ 85٪، في النظام الجبائي يعطيك رقما بالنسبة لخزينة الدولة؛ لو مررنا مشروع هذا القانون الجديد، سيدعم كثيرا سوناطراك وشركاءها لاستغلال الحقول الكبيرة والصغيرة وكل الحقول المتواجدة بعيدا عن المنشأت الاقتصادية، المنشأت التي تترك سوناطراك تنفذ هذه العملية بسرعة.

لو تحصلنا فقط على 100 عملية، قارنوا بين 100 عملية و65٪، من النظام الجبائي المقترح في هذا المشروع الجديد، و85٪ على 10 حقول إنتاج في القانون القديم، يعنى بسرعة سنلاحظ أن 65٪ على 10 حقول أحسن لخزينة الدولة؛ والمنتظر من قطاع الطاقة، وهو قطاع حيوي، تمويل كل القطاعات الأخرى بالنسبة لعملية التنمية المستدامة والبرامج التنموية الكبيرة التي وضعتها الدولة على مدى 10 سنوات القادمة، فلهذا يجب علينا مباشرة عملنا بسرعة، ليس لدينا وقت، الكثير تكلم عن التوقيت، أناس كثيرون تكلموا عن التوقيت، لماذا هذا التوقيت؟ الجزائر - الحمد لله - وهذا بشهادة الجزائريين وكذلك في الخارج، لأننا نعقد اجتماعات كثيرة في الخارج وبشهادة كل الدول، قلت، الجزائر في أمان وفي أمن، وهذا ما نحس به، فلماذا نؤخر مشروعنا؟ الحمد لله، كل هذا بفضل الله سبحانه وتعالى، وبعده الجيش الوطنى الشعبى، الواقف على كل مناطق الجزائر، كل المناطق أمنة، يعنى هذه العملية تمكننا من وضع هذه الديناميكية في جنوبنا الكبير وفي الشمال، وفي كل المناطق، لا نستثني ولا منطقة.

أرجع إلى أسئلة الأعضاء هنا وكذلك في مكتبى، تكلموا كلهم عن التنمية في الجنوب، لو نرجع إلى هذه - فالحمد لله - نحن ننعم بالأمن، ولدينا كل وسائل التكنولوجيا المتوفرة لدى سوناطراك، ولدينا الكفاءات العليا، فلماذا هذا التأخير؟ لا يوجد سبب! نحن كمسؤولين قصرنا، فكان هذا التأخير؛ يجب أن نعطيكم كل هذه الإجابات لتنوير

الشعب الجزائري بهذه المعلومات المفيدة، ما الفائدة من هذا التأخير؟ سوى أنه يفيد أعداءنا من وراء البحار، وهذا ما يريدونه، توقيف عجلة التنمية وتوقيف هذه الاستثمارات بحد ذاتها هو توقيف لعجلة التنمية، من غير المكن أن نوافق على هذا، يجب أن نواصل عملية التنمية، وتحفيز القطاعات الأخرى، الآن ليس لديها عذر، يجب أن تنشط، سواء القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي، كل القطاعات الأخرى يجب أن تكون متواجدة في النشاط الديناميكي الموجود في كل البلاد، لاستقطاب العملات الصعبة أو الاكتفاء محليا، كي لا نستمر في الإسراف في النفقات دون اعتبار أو أهمية، لا نبقى نسرف في النفقات لكي نأكل، كي نحصل على الغذاء، هذا غير مكن! نملك جزائر قوية؛ كيف لدولة متقدمة كالجزائر، وتعتمد على النفقات للحصول على المواد الغذائية، هذا لا يمكن! نحن ملزمون بإيقاف كل هذه العمليات وننشط في المجالات الأخرى، كيف ننشط في المجالات الأخرى؟ يجب أن نوفر أموالا، ولتوفير الأموال لدينا هذه الوسيلة المتاحة الآن، لكي نجلب أموالا وأموالا كثيرة لمواصلة التنمية، فلهذا يجب ألا نوقف هذه العملية التنموية، هذه العملية مهمة كثيرا، الاقتصاد الوطني يحتاج إلى طاقة وإلى كل الطاقات الأخرى. تشرفت وجئت عندكم هنا وأبديتم الموافقة على القانون المتعلق بالطاقة النووية، بدأنا في أول مشروع و سنرجع إليكم هنا - إن شاء الله- ونقترح عليكم أول مشروع والمسمى "الطاقة النووية" (Electronucléaire)، سيكون هذا الأخير بديلا، لأن لدينا الموارد الأولية وكل المؤهلات والطاقات البشرية من دكاترة وخبراء قادرين أن يتحكموا في هذه الطاقة وفي هذا الميدان بالخصوص، مهم جدا التنويع الطاقوى بالنسبة للبلاد. فالسؤال الأول بالنسبة للتوقيت، أظن أننا كلنا كجزائريين يجب أن نقتنع بأنه ليس أمامنا وقت، الاقتصاد لا ينتظر أكثر، العالم في تغير مستمر والذي لا يواكب هذا التطور سيبقى متأخرا.

إننا نرى البلدان الإفريقية كيف هي فكرتهم الأن بالنسبة لكل هذه التطورات، البلدان المنتجة للبترول عبر العالم. وعندما قمنا بدراسة استشرافية، وجدنا أن كل البلدان، ابتداء من سنة 2014، وهي السنة التي بدأت فيها مشاكل البترول، حيث انخفض البترول من 120 دولارا للبرميل إلى غاية 30 دولارا للبرميل، فأصبحت كارثة! كان انخفاض

سيكلفنا البترول؟ ماذا أقول؟ في السوق المحلية، السعر المعتمد للبرميل هو 12 دولارا، وسعر الغاز بالنسبة للوحدة الغازية (MMBTU) في السوق المحلية هو 0.26 دولارات (MMBTU)؛ المصدر للخارج هو ما بين 4 و6 دولارات (MMBTU)؛ والبترول، كما تعرفون، 60 دولارا، وصباح اليوم وصل سعره إلى 65 دولارا وإن شاء الله سيبقى في هذا المستوى. كما رأيتم في الشرح، في سنة 2000 سوناطراك، كانت قادرة على مواجهة كل هذه العمليات، لأن الطلب على الغاز أنذاك وللمقارنة كان 20 مليار مق، أما سنة 2010، وصلنا إلى 43 مليار مق، يعني قيمة الإنتاج في سنة 2000 كانت 120 مليار مق من الغاز، 20 مليار مق، بهذا السعر 20.4 دولارا عبء هذه التكلفة الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لأنه من غير الممكن أن نضع السعر الحقيقي للموارد البترولية من غير الممكن أن نضع السعر الحقيقي للموارد البترولية

هناك سؤال بالنسبة للتكلفة، كم سيكلفنا الغاز؟ وكم

وكذا الغاز في السوق المحلية، فهذا دعم بالنسبة للدولة تحملته سوناطراك.

تخيلوا معى 100 مليار م3 من الإنتاج الوطني، 43 مليار م3، يذهب للسوق الوطنية، ماذا تركنا للتصدير؟ ماذا تركنا لجلب أموال التنمية المستدامة لكل القطاعات؟ فلهذا أصبح الأمر على جانب من الخطورة، ومن الواجب أن نتدارك الأمور، ونترك سوناطراك تواصل عملية الاستكشاف والتنقيب والإنتاج في المشاريع والحقول التي لديها اقتصاد صغير، ويلزمها منشأت أخرى وكذلك جلب مستثمرين حقيقيين لديهم تكنولوجيات عالية وموارد مالية هامة حتى نقيم معهم شراكات ونذهب لقاعدة "رابح رابح" مع هؤلاء الشركاء، حتى نوسع من استكشافاتنا ونضيف لاحتياطاتنا، كما كان منذ سنة 2000، أو أكثر، لم لا! فلهذا يجب علينا الآن أن نستعجل وضع مشروع هذا القانون قيد الإنجاز، ونبدأ فيه مباشرة، ليس هناك وقت؛ طلبنا من سوناطراك، وهم مشكورون، الشروع في العمل، وهم واقفون على كل العمليات، بدأت سوناطراك في تحضير كل هذه العمليات ميدانيا، لأن الخطورة تكمن في الوقت وليس لدينا وقت، يلزمنا وقت -كما قلت لكم- للاستغلال والاستكشاف وكذلك للتصدير.

نعود إلى سؤال طرحه عديد من نواب المجلس الشعبي الوطني وكذا أعضاء مجلس الأمة، وبعض الأعضاء الذين استقبلتهم في المكتب بالنسبة لجنوبنا الكبير، غير ممكن أن | نتصور جنوبنا الكبير من دون تنمية، النقائص موجودة؛ لا يمكن أن يكون اجتماع للحكومة إلا وأدرجت نقطة حول التنمية في جنوبنا الكبير. ولقد رأيتم، في إطار كل القرارات التي اتخذها دولة الوزير الأول، السيد نور الدين بدوي، القرارات الشجاعة التي قام بها في هاته المرحلة التي كانت صغيرة، لكنها قرارات ميدانية وطبقت ميدانيا؛ وبالنسبة لسوناطراك وقطاع المحروقات هو معنى مباشرة، ونحن متواجدون في كل جنوبنا الكبير -أكيد- لا أخفى عنكم، النقائص موجودة، تطرقنا مع بعضنا البعض إليها وتحدثنا عن بعض النقاط، لكن بالنسبة لمشروع هذا القانون، لو رأيتم بعملية تدقيقية، فأول مرة يأتي قانون محروقات بمحتوى محلى، إبحثوا في قوانين المحروقات منذ سنة 1986، ولا مرة تكلمنا عن المحتوى المحلى، ما معنى المحتوى المحلى؟ معناه التنمية المحلية، نحفر بئرا في حوض بركاوي، يجب أن

فهذه العملية، تجبر شركة المناولة على توظيف شبابنا بالجنوب الكبير بالدرجة الأولى، وكذلك كل الشباب على المستوى الوطني، فبمشروع هذا القانون ستتحقق هذه العملية، إن شاء الله.

العدد: 3

النقطة الثانية التي أتى بها مشروع هذا القانون، وهي مهمة جدا، وقد طرحتموها وأنتم مشكورون كثيرا على اهتمامكم، تتعلق بحماية البيئة.

مشروع هذا القانون فصل نهائيا في هذه المسألة، لأن الدور الذي كانت تلعبه لجنة ضبط المحروقات، صراحة كان دورا ناقصا نوعا ما، في ظل القانون السابق، فمشروع هذا القانون نص على المراقبة وسلطة ضبط المحروقات والنفط (ARH)، حان الوقت لإثبات دورها في مراقبة سوناطراك وأعمالها، وكذا أعمال شركاء سوناطراك؛ وبمشروع هذا القانون لديها أكبر عملية تقوم بها، ألا وهي سحب الترخيص، ففي أي لحظة ترى فيها عدم التوافق مع المواصفات العالمية بالنسبة للاستكشاف وإنتاج المحروقات، لديها الحق في سحب التراخيص، ومشروع القانون يخول لها هذا، دون أي حرج أو مشكل مع هذا الشريك أو ذاك، لأن هذا قانون دولة، وقانون سيادي، قانون يحمى مصالح الدولة، فلهذا أعطى مشروع هذا القانون صلاحيات واسعة وكبيرة، دون اللجوء إلى وزير القطاع، حتى وزير القطاع لا يشاور؛ تذهب سلطة | الضبط إلى حوض بركاوي، وتعاين الشركة فتعطيها إعذارا، قيل هذه هي المواصفات التي اتفقنا عليها.. المواصفات غير موجودة.. لا ننتظر لا وزيرا ولا أي شيء، أنا سأوقف لك

يوم واحد من الإنتاج - صدقوني - يكلف الكثير؛ وبالتالي ولا شركة ستغامر في هذا الميدان؛ القانون بهذه الصرامة سيجعل الشركات أكثر التزاما بالحفاظ على البيئة وهذا مستقبلنا، أينما كانت في جنوبنا الكبير، في الهضاب العليا أو في الشمال، هذا مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة، لا يمكن أن نفرط في بلادنا، وكل هذه الخيرات الموجودة فيها يجب أن نحميها بمشروع هذا القانون، الذي أعطى تراخيص مباشرة لـ (ARH)، فيما يخص النفط بالنسبة للجانب القانوني وكذلك الجانب التسييري والمالي، لديها حق التدخل وبسرعة، وفي حالة ما رأت (ARH) لبسا، تتدخل بسرعة في كل المجالات: الإنتاج والاستغلال والتنقيب وأعمال النشاطات.

الموافق 24 نوفمبر 2019

به في بنود العقد.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

تكون التنمية في حوض بركاوي، نحفر بئرا في إليزي، يجب

أن تكون التنمية في إيليزي، نحفر بئرا في تندوف، يجب أن

تكون التنمية في تندوف، والتنمية تعمّ كل الجزائريين دون

استثناء، لأن فيه جلبا للأموال، فالتنمية في الشمال وفي

الهضاب العليا وفي جنوبنا الكبير، مشروع القانون خصّ

جنوبنا الكبير بالنسبة للتنمية والمحتوى المحلى، لابد من

ذلك، فمشروع القانون بنوده واضحة بالنسبة لهذه التنمية.

سوناطراك، أو الشركات الموقعة للشراكة مع سوناطراك،

ملزمة، بعد المصادقة على مشروع هذا القانون، أن يتوظف

شباب المنطقة في أول عملية (تصفيق).. كل شباب الجزائر

دون استثناء، يتم توظيفهم في نشاط المحروقات وتكوينهم

حسب متطلبات كل شركة، وهم الذين يباشرون عملية

الاستغلال، وهنا الفرق، كنا من قبل نرى من يقوم

بالاستغلال الهنود أو الباكستانيون - وإخواننا من الجنوب

يشهدون على ذلك - لأن في تلك الفترة لم يكن لدينا

شباب متكوّن وجاهز وكذا وكذا... الأن لدينا شباب جاهز

ومتكون، لا يطلب إلا هذا الشيء، فسوف تكون الأولوية

لكل الشباب الجزائري في مشروع هذا القانون، والمحتوى

المحلى، الشباب المحلى، الذي سيكون له دور كبير عند

إمضاء العقد، أولا، لأن لدينا فترة 7 سنوات، كما قلت

لكم، إلى 10 سنوات، عندما نمضى العقد يكون الشباب

داخل هذه المؤسسة التي سنكوّنها، فيباشرون التكوين

مباشرة، ولا ننتظر 7 سنوات حتى ننتهى من العملية، ثم

نبدأ في التكوين، نبدأ عندما نمضي العقد، وهذا كله متكفل

كذلك بالنسبة للمحتوى المحلى، فالشركات المناولة

ملزمة بتكوين الشباب المحلى، وكذلك توظيف الشباب

على مستوى القطر الوطني، لأن الشباب المحلى لا يكفى ؛

أقول لكم عندما نفتح هذا المجال بمشروع القانون الجديد

ستكون هناك مشاريع كبرى وضخمة في عدة مناطق من

البلاد، حتى في الهضاب العليا، بمعنى أن البترول لا يوجد

فقط في الصحراء، بل حتى في الهضاب العليا، والأن فيه

عمليات هامة تجرى في سواحل البحر - إن شاء الله -

سيكون خير كبير على الوطن؛ وكل شبابنا من الشمال

حتى الجنوب، قد تجد شبابا من تمنراست ذهب ليعمل في

بجاية، حسب اختصاصاته والأعمال التي يقوم بها.

كذلك، الشركات التي تقوم بالاستغلال، سواء شركة

لهذا، فمشروع هذا القانون أعطى صلاحيات واسعة، حيث كيفناه بما هو معمول به عالميا، يعنى شركة عالمية عند قدومها إلى الجزائر، لن تجد فرقا في المعاملة، مثلا في أندونيسيا أو ماليزيا أو الإمارات أو السعودية أو الجزائر نفسها يجدون الآن خللا كبيرا ولهذا لا يأتون إلى الجزائر؛ صدقوني، أقولها لكم بكل صراحة، التكنولوجيات البترولية لا تشترى، لا يوجد هناك شركة تمتلك هذه التكنولوجيات العالية الجديدة، الآن أين يكمن السر؟ كلنا غلك حقولا، كل البلدان الإفريقية بدأت تستكشف حقولا، السر في التكلفة، إذا ذهبت إلى البئر ويكلفني هذا 70 دولارا للبرميل، ثم أبيعه 60 دولارا في السوق، انتهى الأمر! لا أذهب إلى تلك البئر، لا أحد سيحصل على الفوائد! كيف نتحكم في هذه العملية إذن؟ نتحكم فيها بالسعر، بالتحكم في وسائل الإنتاج، بالوسائل التكنولوجية العالية، المتطورة جدا، يعنى نحن ما زلنا في مسح الأراضي وبعض البلدان عملية مسح الأراضي أصبحت بوسائل أُخرى، نحن نملك تكنولوجيات، لا أقول لكم إن سوناطراك متأخرة، سوناطراك قامت بمجهود كبير ولديها وسائل تكنولوجية، لكنها الأن غير كافية! يجب أن نذهب إلى وسائل تكنولوجية جد عالية كى نحصل على تكلفة تجعلنا دائما في المستوى بالنسبة لمداخيل الدولة، لأنه يجب أن نفكر دائما في مداخيل الدولة؛ الدولة لديها برامج تنموية كبيرة؛ نحن الأن 43 مليون نسمة -الله يبارك- علما أن المتطلبات كبيرة لمواكبة التنمية في كل القطاعات. قطاع المحروقات، قطاع حيوي ومن مهامه الرئيسية جلب هذه الأموال، وإذا أصبحنا ننفق أموالنا التي حصلنا عليها لكي نستغل الحقول، فما هي مداخيل الدولة؟ لهذا يجب أن نقوم بالموازنة، ندعم سوناطراك لكى تواصل مهامها، لكن يجب أن نجلب الشريك الأجنبي ونواصل. بكل صراحة، هذا غير كاف، الميدان المنجمى الجزائري فيه 1500000 كلم²، يعنى ميدان ضخم، قمنا حتى الأن بـ 38٪، من الاستكشافات، ما زال أمامناً أعمال، يجب أن ننشط، لا نقول إننا سنجد حاسى مسعود أخر، وحاسى رمل أخر، لكن لم لا؟! بعض الخبراء تكلموا في هذا الميدان، وقالوا انتهى، هذا غير مكن، لكن لا يمكننا الجزم، لأن الرسوبات عندما نجري عليها دراسات، فيها أمور ومن الممكن أن تعطينا مناجم أكبر من حاسى مسعود وحاسى الرمل – إن شاء الله– ولم لا؟!

وبالرجوع إلى الأسئلة المتعلقة بحاسي مسعود وحاسي الرمل؛ حاسي مسعود وحاسي الرمل، هما سوناطراك 100٪، نحن نتكلم عن الاستكشافات المستقبلية خارج هذين الحقلين الكبيرين، فلهذا يجب أن ندعم الإنتاج بمشروع هذا القانون وذلك بجلب المستثمرين الذين يملكون تكنولوجيات عالية وكذلك موارد مالية كافية لكي يقيموا شراكة معنا، أي مع سوناطراك، ونواصل في تدعيم الإنتاج الوطني من المحروقات، وكذا تدعيم المخزون، خاصة، الاحتياطات من المحروقات (الغاز والبترول).

الانتقال الطاقوي، كثير من الأسئلة حوله، لماذا لم نفكر بسرعة في الانتقال الطاقوي؟ سؤالكم وجيه، يجب أن نذهب إلى الانتقال الطاقوي وبسرعة، لأنه يمكننا القول إنه منذ 10 سنوات كانت الأسعار غير مناسبة للانتقال الطاقوي، فسعر برميل البترول كان 120 دولارا، وكذلك الغاز كانت فيه أريحية فيما يخص الأسعار، يعنى التفكير في ذلك الوقت.. أكيد، كان من الضروري أن تكون لدينا استراتيجية استشرافية للوضع الحالي، لا علينا! لم تكن هناك استراتيجية، أعددنا برنامج 22000 ميغاوات وسمعتم به كلكم وكتبناه، لكن لم نضع استراتيجية لتحقيق هذا البرنامج، وأعددنا أيضا مناطق وقلنا توجد 5000 ميغاوات من الفوتوفولتاييك، 4000 ميغاوات من ليغوليان، ونقوم بـ 12000 ميغاوات في فوتوفولتاييك، في بعض المناطق، وتركنا البرنامج ولم نقم باستراتيجية لتحقيق البرنامج، ووصلنا إلى: من 22000 ميغاوات، أنجزنا لحد الأن 400 ميغاوات في سنة 2019 كان من الضروري الوصول، من خلال البرنامج الذي وُضع في 2011 إلى 8000 ميغاوات من الطاقة الشمسية والرياح، لكن لم نحققها! فكل طاقتنا الكهربائية تأتينا من الغاز، لكن تقنيا وبسرعة، لكي نضع الطاقات البديلة يجب أن نضع الطاقات الكلاسيكية المتولدة من الغاز، الطاقة المتولدة من الغاز ستبقى في كل دول العالم، كلها تملك كهرباء تتولد من الغاز أو الكهرونووي. يوجد كذلك الفحم، لايزالون يستعملونه، يعطوننا دروسا في حماية البيئة، وفي أوروبا لا يزالون يستعملون الفحم لإنتاج

إنتاج الكهرباء، عندنا تتم بطريقة نظيفة عن طريق الغاز؛ وهو معترف به على أنه غير ملوث كثيرا، متحكم فيه من حيث التلوث، فالطاقة البديلة يجب أن تكون الآن، فلهذا

الأن في كل المواد المصنعة، مثلا هذه القارورة البلاستيكة لا نصنعها في الجزائر، لا نملك مواد أولية لنصنع هذا البلاستيك، هذا غير ممكن ونحن بلد بترولي! بلد غازي بالدرجة الأولى! فلهذا الصناعات البترولية ضرورية، ومشروع هذا القانون أعطى كذلك جانبا مهما لهذه الصناعات البترولية، يجب أن نذهب بسرعة للتحويلات، لأن كل البلدان تنشط في عدة مجالات، وهذا المجال مهم جدا بالنسبة لبلادنا لأنه قاطرة لتوظيف الشباب، يتطلب يدًا عاملة كثيرة ومتنوعة، فهذا الجانب محفوظ في مشروع قانون المحروقات الجديد، مما يجعل ديناميكية وتحولات في البلاد، حتى لا تكون صادراتنا مقتصرة على المواد الخام، لا مانع أن نصدر المواد الخام لكن متى استلزم ذلك، يجب أن نضع القيمة الإضافية لبترولنا وغازنا (المحروقات)، لكي يجلب لنا هذه القيمة الإضافية بالنسبة لمداخيل البلاد.

أظن أن بعض الأسئلة التي لم أجب عنها الآن ستصلكم كتابيا - سيدي الرئيس - وأفضل أن أتشاور مع التقنيين وخبرائنا في قطاع الطاقة وكذلك الوكالتين، وكذا سوناطراك، ونجيبكم على كل الأسئلة.

أرجو أننى أعطيتكم نظرة حقيقية عن هذه العملية وما ننتظره من مشروع هذا القانون - إن شاء الله - لأن مشروع قانون المحروقات له أهمية بالغة تستوجب أن نسرع في عملية تطبيقه، وهو بداية فعلية في كل الميادين بالنسبة لقطاع المحروقات وسوناطراك؛ وأؤكد لكم أن كل عمال سوناطراك مجندون؛ ونحن كجزائريين نعتز بامتلاكنا شركة مثل سوناطراك، فهي أول شركة إفريقية بالنسبة للنفط أو المحروقات، وهي كذلكُ من العشر الأوائل في العالم، المتمكنة في كل المراحل من الاستكشاف إلى غاية التحويل في هذا الميدان، ويجب أن ندعم هذه الشركة ونعزز قدراتها، كي تتواصل هذه العملية ونتعاون مع بعض، من جنوبنا الكبير، إلى الهضاب العليا، إلى شمال الجزائر، نتعاون كلنا مع بعضنا البعض، لكي تبقي هذه الشركة واقفة دائما وتواصل هذه العمليات، لأن ما هو قادم في المستقبل صعب جدا والمنافسة شديدة جدا، ونحن - إن شاء الله - واثقون في كل قدراتنا وقدرات إطاراتنا، وقادرون على التحكم في كل هذه الأعمال - إن شاء الله - بارك الله ا فيكم، وشكرا على حسن الإصغاء.

حكومة السيد نور الدين بدوي، في الاجتماع الأول في شهر ماي طلب منا التفكير في كيفية.. لماذا لم نواصل مشروع برنامج 2011؟ لماذا توقف؟ ما هي الأسباب؟ الأسباب الرئيسية تعرفونها، كلها متعلقة بالموارد المالية غير المتوفرة. كيف ننشئ محطة لتوليد الكهرباء تكلفنا 18 و20 دينارا للكيلواط ساعي، وأنا أجلب الغازب 4 أو 6 دنانير، يعني أين هو التوازن الاقتصادي هنا؟ سنبحث عن الاقتصاد في هذه الطاقة، لكن كانت تنقصنا النظرة الاستشرافية، لأنه كان من الواجب أن نضع كل الوسائل لخفض تكلفة 20 دينارا إلى 6 أو 7 دنانير، المعمول بها عالميا الآن، نحوله من صنف الدولار ومن صنف الأورو، إلى الدينار، فإذا وصلنا فيما يخص الطاقة إلى 6 أو 7 دنانير إلى غاية 8 دنانير للكيلواط ساعى، عن طريق الطاقات المتجددة، هنا يمكننا القول إننا وضعنا عملية اقتصادية جيدة بالنسبة لمستقبل البلاد وبالنسبة للتحول الطاقوي؛ وقادرون أن نصل إلى هذه العملية وذلك بتوفير كل الوسائل، يجب أن ننتج بعض الوسائل في الجزائر، يجب أن نتحكم في بعض المعدات تكنولوجيا في الجزائر، لا أقول نصنع كل شيء وهذا خطأ! ليس هناك بلد يصنع كل شيء، قد تجد هذا الميكروفون، مثلا، قامت بصنعه 5 أو 6 دول، والبعض الأن في التجزئة؛ الاقتصاد الذكي يكون في هذه العملية، كيف نكوّن شركاتنا القادرة على التحكم تكنولوجيا وتصنع ما تستطيع صنعه بالدمج الوطني وباقى الأمور يجب أن نجلبها بأقل تكلفة؛ وبالتالي يكون الكيلواط ساعى بالنسبة للتحول الطاقوي في الجزائر مناسبا للإنتاج الوطنى المعتمد على الغاز، وبهذا لا نبقى نفكر في أننا سنحرق الغاز لكى نقوم بالانتقال الطاقوي، حتى نقول إننا أحسن دولة إفريقية، وأنا أحسن من جيراني! أنتجت 6000 ميغاواط، هذا سهل، هناك أموال ابتداء من الغد، سنبدأ العمل بها، لكن الجانب الاقتصادي يجب أن يكون موجودا، لولاه لا يمكننا التكلم عن النظرة الاستشرافية بالنسبة للانتقال الطاقوي وكما تفضلتم وسؤالكم وجيه، كيف نجعل طاقتنا الغازية، خاصة، تحوّل إلى صناعة بتروكيماوية في الجزائر، لأننا في تأخر كبير؟

إننا نصدر المواد الخام والبلدان التي يقوم كل اقتصادها على

تصدير المواد الخام غير قابلة لكي تواصل اقتصاديا! يجب

أن نفكر بسرعة فيما يخص هذا التحول، يجب أن نحوّل

غازنا إلى منتوجات (Polypropylène)، وغيرها والتي تدخل

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

(تصفيق).

ملحق

1 - تدخل كتابي للسيد خافي أخمادو عضو مجلس الأمة حول مناقشة مشروع القانون المنظم لنشاطات المحروقات

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد عليه ألف صلاة وسلام.

نرحب بالسيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، كما نرحب بالسيد معالي وزير الطاقة، ونرحب بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان، كما نرحب بالسادة أعضاء مجلس الأمة.

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

1 - السيد وزير الطاقة، بعد عرض مشروع قانون المحروقات، إن الهدف من عرض مشروع هذا القانون في الأساس هو التنمية الوطنية وبلوغ هدف اقتصادي لائق، يضمن قدرة التحكم في الصادرات والواردات وضمان الاستقرار الاقتصادي لدولتنا العزيزة التي تستحق ذلك، بشرط ألا يضر هذا الاقتصاد المناطق والسكان أو بالعكس استفادة المناطق والسكان من هذا الاستغلال، وخاصة سكان أقصى الجنوب وخاصة إليزي، ورقلة، غرداية، أدرار وتمنراست، وخصوصا سكان ولاية تمنراست، التي لم تستفد أبدا رغم كونها منطقة تحتوي على كل المواد الأولية. ولهذا نطلب من معالى وزير الطاقة والمحروقات، إدماج سكان ولاية تمنراست في تشغيل أبنائها في مختلف الشركات البترولية والغاز، والشركات المكلفة بالبحث ووضع حصة ثابتة ودائمة من المناصب خاصة بولاية تمنراست ويتم تقسيمها بين بلديات الولاية من طرف والى الولاية بالتساوي. 2 - دراسة تكوين أبناء الجنوب وتشغيلهم في الشركات البترولية (تبعا لكل مستوى) وهذا حتى نضمن مختصين من أبنائنا في ذلك الميدان. حتى تكون لدينا كل المعلومات وبعدها تصبح من مسؤولية الحكومة متابعة الاقتراحات والتوجيهات، (Gouverner) الحكم يعني التخطيط، صحيح أن الوضع الحالي الذي نعيشه فيه ضغوطات، فيه مفاهيم، فيه غلطات في بعض الأحيان، وفيه أيضا تفسيرات ليس لها معنى ولاعلاقة لها حتى مع الموضوع، فتصبح كأنها شيء واقع، لكن كل هذا سنتجاوزه.

هذا ما أردت توضيحه؛ وبهذا نأتي إلى نهاية هذه الجلسة وسيكون لنا موعد غدا - إن شاء الله - على الساعة التاسعة والنصف صباحا، مع وزير المالية، لعرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2020، شكرا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة والثلاثين بعد منتصف النهار

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ الوزير على كل هذه الأجوبة والتوضيحات حول الأسئلة المطروحة من طرف أعضاء مجلس الأمة، حقيقة، كل هذه الأسئلة – كما قلت في البداية – لديها أهمية مباشرة مع مشروع هذا القانون وهناك أشياء كثيرة متعلقة بمحيط هذا المشروع، يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، حتى لا يقال كلام من أجل الكلام، ودور اللجنة هنا، يجب أن تدرس مع القطاع الخاص هذه الأمور من الناحية الاجتماعية وكل ما له علاقة مباشرة مع مشروع القانون، فضلا عن الأمور ذات العلاقة المباشرة بالهيكلة، كل هذه تؤخذ بعين الاعتبار، ولما تكون مسجلة، حتى لا أقول مقننة، تؤخذ بعين الاعتبار حتى نعطي أهمية لمناقشتنا وكذا لانشغالات أعضاء مجلس الأمة.

حقيقة، هناك جانب له كل الأهمية، سوناطراك شركة وطنية من بين كل الشركات الوطنية ولكن هي الأهم بحكم كذا وكذا، ولكن سوناطراك ليست هي الدولة، سوناطراك تطبق قرارات الدولة، يجب أن ندقق في هذا المفهوم جيدا، مهام سوناطراك هامة جدا والتاريخ يثبت ذلك، سواء على المستوى الداخلي أو العالمي، ولكن ليست هي الدولة، يجب أن نوضح هذا الأمر.

لا تستطيع سوناطراك أن تقوم بمهام الوزارة في ولاية من الولايات، ليس مخولا لها ذلك؛ كانت في وقت مضى تتجاوز حدود صلاحياتها، إعمل كذا! إفعل كذا! ولكن هذا ليس من صلاحياتها.

أمر آخر أردت التكلم عنه قبل رفع الجلسة، اقترحت على الأخ الوزير هذا الصباح، فيما يخص أهمية الطاقة المتجددة التي تكلم عنها الوزير، والطاقة النووية السلمية، التي ربما ستكون حولها مشاريع، علما أنه منذ 10 سنوات ولم نجد مخرجا لهذه الطاقة النظيفة التي لا تحتاج إلى أشياء كثيرة ونستطيع بهذه الطاقة أن نخفف العبء عن الاقتصاد.

فلهذا، قلنا كي نعطي هذا الجانب مفهومه الحقيقي من ناحية التقنيات ونواحي أخرى، نعقد ندوة في المجلس ويشارك فيها الخبراء والسياسيون وكذا الوزارة المعنية، ونتناقش في هذا الموضوع، لأنه هو المستقبل، كنا نتذكر منذ 10 سنوات قيل لنا انتهى، الطاقة الشمسية هي التي ستغطي.. وقيل إن هناك اتفاقيات مع بلدان كبيرة في الخارج، ولكن نتكلم ونحلل.. حان الأوان كي نتخذ مسؤوليتنا تجاه هذا الجانب،

كلم، وهو في طور المنح المؤقت للصفقة.

فائق عبارات التقدير والاحترام.

العدد: 3

2 – أسئلة كتابية

1) السيد محمد سالمي عضو مجلس الأمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل السيد الوزير،

الباقى نحو الشمال ونحو الميناء للتصدير.

معالي الوزير، إسمحوا لي أن أطرح بين يديكم هذا السؤال التالي:

متى يرى هذا المشروع النور لمساعدة مصنع الإسمنت (قطاع الولاية لا تسوق شيئا نحو الشمال؟ مع كل احتراماتي.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوى رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتفضل بطرح سؤال كتابي على

لقد أشرف مصنع الساورة للإسمنت التابع للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) على النهاية وسيدخل الإنتاج في شهر يناير 2020، بطاقة إنتاج مليون طن سنويا، هذا الإنتاج يفوق احتياج ولاية بشار، مما يستدعى تسويق

معالى الوزير، إن خط السكك الحديدية (بشار ـ وهران) يمر بقرب هذا المصنع ولقد قام مصنع الساورة للإسمنت بإعداد الدراسة الخاصة لهذا الربط من مكتب دراسات متخصص الذي قدر الربط بـ 18 كلم ووضع الملف كاملا لدى المديرية الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.

عام) في نقل هذا الفائض نحو التصدير؟ ومن أجل مساهمة قطاع السكك الحديدية في نقل البضائع، علما أن عربات السكك لنقل البضائع ترجع فارغة من بشار نحو الشمال لأن

الجزائر، في 2 أكتوبر 2019 محمد سالمي عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد، عضو مجلس الأمة، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، وأنتم مشكورون على ذلك، بتوجيه سؤال يتعلق بربط مصنع الإسمنت التابع للمجمع الصناعي (GICA) ولاية بشار بخط السكة الحديدية بشار ـ وهران.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أعلمكم أن هذا المشروع مأخوذ بعين الاعتبار في إطار المشاريع الوطنية للسكك الحديدية للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF)، وهو حاليا في مرحلة الدراسة. وتفضلوا ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر في، 7 ديسمبر 2019 مصطفى كورابة وزير الأشغال العمومية والنقل

2) السيد محمد قطشة عضو مجلس الأمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالى الوزير الأول، بعد التحية والاحترام،

في إطار تحسين المعيشة للمواطن وتنمية الموارد البشرية وتطوير المنشأت القاعدية، رصدت الدولة مبالغ مالية في إطار

برنامج المخططات القطاعية، استفادت منها مديرية الأشغال العمومية لولاية الجلفة من أجل إنجاز الطرقات والجسور وتقويتها وصيانتها، كان هذا خلال سنتى 2018/2019، ومواطنو الولاية ينتظرون تجسيد هذه البرامج لتعكس الأهداف المرجوة منها

وتعود بالفائدة على الساكنة ومستعملي الطرقات لتحسين

ظروف تنقلهم من جهة، وفك العزلة عن المناطق المبرمجة.. إلخ. ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات مواطني الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

ـ ما هي المشاريع المسجلة خلال سنتي 2019/2018 على مستوى ولاية الجلفة؟

- وما هي النسب المئوية لمدة تقدم الأشغال ونسب الاستهلاك المالي للعمليات المسجلة؟ تقبلوا منى فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 أكتوبر 2019 محمد قطشة عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد، عضو مجلس الأمة، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، وأنتم مشكورون على ذلك، بتوجيه سؤال يتعلق بوضعية المشاريع التي استفادت منها ولاية الجلفة والمشاريع المسجلة خلال سنتي 2018 و 2019، وكذا النسب المئوية لمدة تقدم الأشغال ونسب الاستهلاك المالي للعمليات المسجلة.

وفي هذا الصدد يشرفني أن أعلمكم بما يأتي:

لقد استفادت ولاية الجلفة في إطار برنامج المخططات القطاعية خلال سنتى 2018 ـ 2019، من عدة مشاريع تنموية لأجل إنجاز منشات جديدة، تأهيل وتدعيم منشات أخرى، بهدف صيانتها وتقويتها والمتمثلة في:

ـ مشروع إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 01 على مسافة 64 كلم، وهي عملية مسجلة في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي لسنة 2018، وهو في طور الإنجاز بنسبة 05 ٪.

- مشروع إعادة بناء منشأة فنية على وادي القديد بالطريق الوطني رقم 01 بالنقطة الكيلومترية 49 + 300، والأشغال به منتهية.

ـ مشروع تزفيت الطريق البلدي رقم 14 على مسافة 07 كلم، وهو في طور المصادقة على الصفقة.

ـ مشروع بناء بمر علوي على وادي مسعد بالطريق الوطني رقم 89، وهو في طور الإعلان عن المناقصة.

ـ مشروع تدعيم الطريق الوطني رقم 01 على مسافة 06 كلم، وهو في طور الإعلان عن المناقصة.

ـ مشروع تدعيم الطريق الوطني رقم 40 على مسافة 06

3) السيد محمد قطشة عضو مجلس الأمة

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، بقبول

الجزائر، في 7 ديسمبر 2019

مصطفى كورابة

وزير الأشغال العمومية والنقل

إلى السيد وزير التربية الوطنية طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 أوت 2016،

الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبى الوطني، ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالى نصه: معالى الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار الدخول المدرسي لموسم 2020/2019، ورغم توفير الدولة للأغلفة المالية لتحسين ظروف التمدرس والقضاء على النقائص المسجلة على مستوى المؤسسات التربوية، إلا أنه لوحظ أنه لم تقم المصالح المعنية بإنجاز ما هو مطلوب ولم تستهلك هذه الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض، ما نتج عنها تسجيل العديد من النقائص على مستوى المتوسطات والثانويات بولاية الجلفة، لاسيما الاكتظاظ المسجل في الأقسام، حيث فاق العدد في القسم الواحد 55 تلميذا، وهذا ما ينعكس سلبا على الأداء التربوي للأستاذ والتحصيل العلمي للتلميذ، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر من بين المتوسطات عينة كمتوسطة المجاهد مقواس بلقاسم بحى بلغزال (ابتدائية محولة) حيث سجلنا ما يلي:

- الاكتظاظ في الأقسام ـ تسرب مياه الأمطار للحجرات ـ تسرب المياه بالجناح الصحى الذي هو في حالة مهترئة وعلى وشك الانهيار ـ أرضية الساحة في حالة سيئة وجود المرجل (La chaudière) تحت الدرج المؤدي للسكنات الوظيفية بالمؤسسة ما يشكل خطرا على المؤسسة والتلاميذ (حسب محضر مصالح الحماية المدنية)، كما تحتاج هذه المؤسسة إلى الدورة البرلمانية العادية (2019 - 2020)

من السكان، وهذا الأمر يعتبر ظرفيا.

ظروف التمدرس بها.

ومن جهة أخرى، فإن وزارة التربية الوطنية في اتصال

وتنسيق دائمين مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية

وتهيئة الإقليم لترميم كل المدارس الابتدائية وتحسين

هذا عن مرحلة التعليم الإلزامي، أما عن الطور الثانوي

وتحديدا على مستوى ثانوية أول نوفمبر54 بالجلفة، التي

أشرتم إليها في سؤالكم، فبالرجوع إلى التنظيم التربوي لهذه

الثانوية نجد أن عدد التلاميذ بها هو 735 تلميذا، موزعين

على 23 فوجا تربويا. وبذلك، يكون المعدل العام للفوج

التربوي هو 32، مما يدل على عدم وجود الاكتظاظ في هذه

الثانوية. وبالنظر إلى تفاصيل الأفواج حسب المستويات

والشعب، نجد أن أعلى معدل فوج تربوي بلغ 41 تلميذا

في السنة 3 ثانوي، شعبة العلوم التجريبية، ومرد ذلك يعود

إلى ارتفاع نسبة الإعادة والناجم عن إعطاء فرص الإعادة

للتلاميذ في هذا المستوى، إضافة إلى أن الشعبة تعتبر من

وأيا كان الأمر، فالبرنامج الجاري إنجازه بالولاية، سوف

يعطى، بعد انتهائه، دفعا معتبرا للتخفيف من الضغط عن

الكثير من المؤسسات التربوية، وهو ما يوضحه الجدول

ما يقابلها من

بيداغوجية

مجموع

المقاعد

البيداغوجية

10440 مقعد

بيداغوجيا

الشعب الواسعة الانتشار والمطلوبة اجتماعيا.

نوع الهياكل

التربوية

الجاري إنجازها

+7(D)+2

(B) + 1(C)

156 حجرة توسيع

الهياكل

التربوية

مدارس ابتدائية

وحجرات

التوسيع

مجلس الأمة

أما على مستوى متوسطة قرية أولاد عبيد الله فتعرف اكتظاظا رهيبا وصل إلى 56 تلميذا بالحجرة الواحدة، بعدد إجمالي بالمؤسسة يقدر بـ 1250 تلميذا وهذا ما انعكس سلبا على الأداء التربوي للأستاذ والتحصيل العلمى للتلميذ، وهو ما أثر في نتائج المتوسطة سلبا، حيث انتقلت من المراتب الأولى بالولاية إلى الأخيرة.

أما على مستوى ثانوية أول نوفمبر 54 (متوسطة محولة) كذلك سجلنا ما يلى: ـ الاكتظاظ في الأقسام ـ تسرب مياه الأمطار للسكنات الوظيفية _ أرضية الساحة في حالة سيئة _ تحتاج إلى الدهن الداخلي و الخارجي ـ التزويد بالتجهيزات. ـ وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات أولياء التلاميذ نتوجه لكم بالسؤال التالى:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لرفع النقائص المذكورة أعلاه، لاسيما حالات الاكتظاظ بالمؤسسات المذكورة أعلاه وغيرها التي تعرف نفس الحالة، إضافة للكتامة والتهيئة والتجهيزات، من أجل توفير الظروف الملائمة للتمدرس؟ تقبلوا منى فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 6 أكتوبر 2019 محمد قطشة عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، بموجب سؤال كتابي، محول إلينا عن طريق وزارة العلاقات مع البرلمان، بطرح انشغال يتعلق ببعض النقائص المسجلة على مستوى المؤسسات التربوية في ولاية الجلفة، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية نوافيكم بعناصر الرد التالية:

إن الدخول المدرسي 2019 ـ 2020 جرى في ظروف جد مقبولة على مستوى التراب الوطني، حيث التحق حوالى: 9.600.000 مليون تلميذ للأطوار التعليمية الثلاثة بمقاعد الدراسة، بفضل جهود الدولة الجزائرية في مختلف المجالات، سواء الهياكل أو التأطير أو الدعم المدرسي، حيث عرفت منحة التمدرس ارتفاعا هذه السنة من 3000 دج إلى 5000 دج. فكل الأطفال الجزائريين كانوا في هذا الموعد الهام من مشوارهم الدراسي، وكل ذلك

لأكبر عدد مكن منهم للنجاح. التمدرس»، عملا بأحكام المادة 99 من القانون التوجيهي أما متوسطة قرية أولاد عبيد الله، التي يتمدرس بها للتربية الوطنية، التي تنص على أن الخريطة المدرسية هي 1.233 تلميذا، فإننا نقر بوجود بعض الضغط، وهذا راجع لموقعها الجغرافي، حيث يقطن في محيط المؤسسة عدد كبير

أداة للتخطيط المدمج في السياسة العامة للإسكان وتهيئة التراب الوطني، وتهدف إلى إرساء وبسط شبكة الهياكل المدرسية بطريقة متوازنة عبر التراب الوطنى وتوصيل خدمة منسجمة لصالح الأطفال في سن التمدرس، والسهر على تطبيق الإجراءات الضرورية والمناسبة، التي من شأنها توفير مقعد بيداغوجي لكل متعلم في المراحل التعليمية الثلاث.

ولنجاح هذا الموعد الهام وضمان تمدرس جيد لأبنائنا، فقد باشرت وزارة التربية الوطنية في تحضيره منذ شهر جانفي 2019، وهذا بعقد ملتقيات جهوية مع مسؤولي قطاع التربية على المستوى المحلي، ومنذ ذلك الحين أصبحت كل مصالح الوزارة سواء المركزية أو المحلية مجندة لهذا الغرض.

فيما يخص ولاية الجلفة، التي عين بها مؤخرا مدير تربية له خبرة في التسيير المحلى، فهي من الولايات التي تحظى بعناية من طرف الوزارة وهذا بالنظر إلى العدد الهائل من التلاميذ المتمدرسين بها، ومن ثمة عدد المؤسسات التربوية والمؤطرين البيداغوجيين والإداريين، فهذه الولاية تتوفر على 564 مدرسة ابتدائية، 118 متوسطة و 72 ثانوية؛ وقد برمجت للدخول المدرسي لهذه السنة متوسطة وثانويتين، سيتم فتحها في الأيام القليلة المقبلة، الأمر الذي سيخفض من الاكتظاظ الذي يسجل نسبة ضعيفة بالولاية مقارنة بالولايات الأخرى، كما تم تسجيل في بداية الموسم الدراسية الحالي 12.700 تلميذ في التربية التحضيرية،| 146.820 تلميذا في مرحلة التعليم الابتدائي، 90.743 في مرحلة التعليم المتوسط و 34.181 تلميذا في مرحلة التعليم الثانوي، ويعمل بهذه المؤسسات التربوية 12992 أستاذا

بالأطوار التعليمية الثلاثة وفي جميع المواد المقررة. وبالنسبة لمتوسطة المجاهد مقواس بلقاسم، فإنها لا تعرف مشكل اكتظاظ في مستوى السنوات الأولى والثانية والثالثة متوسط، إذ يتراوح عدد التلاميذ بها ما بين 35 و 38 تلميذا، أما بالنسبة للسنة الرابعة متوسط، فقد بلغ أكبر تعداد بها 42 تلميذا، وقد يعود ذلك إلى المنشور الوزاري المتعلق بتدابير إعادة السنة، حيث طلب من مديري المتوسطات تنظيم مجالس أقسام استثنائية، قصد منح فرصة للتلاميذ لإعادة السنة بغرض بقائهم في النظام التربوي وإعطاء الفرصة

التي ستتوفر، بعد إتمام إنجاز هذه الهياكل المسجلة بالولاية، من طرف المصالح الولائية المكلفة بالإنجاز.

العدد: 3

أما بالنسبة لترميم المؤسسات التربوية وتجديد التجهيزات، فكباقى القطاعات الأخرى، قطاع التربية الوطنية يعرف خلال السنوات الأخيرة نقصا ملحوظا في الأغلفة المالية المخصصة لهذه الجوانب، هذا في حالة توفرها، إذ إن قطاع التربية الوطنية لم يستفد من أي غلاف مالي لهذا الغرض على مدار أربع (04) سنوات، وهي: 2015، 2016، 2017، و 2019. مما يعنى أن سنة 2018، كانت السنة الوحيدة خلال الخمس سنوات الأخيرة التي استفاد منها القطاع من مبالغ مالية لهذه النفقات، مع قلتها، وقد كان لولاية الجلفة نصيبها من ذلك، حيث خصصت الحصة، وهي غير كافية، لترميم التدفئة والكتامة.

وفي الأخير، نقول إن ولاية الجلفة، على غرار بعض ولايات الوطن، تعانى من مشاكل ظرفية، وقد وجدت لها حلول في الوقت المناسب، وتبقى الوزارة تتابع تطور الوضع بها وتتدخل في الحين لحل أي مشكل يعرقل تمدرس التلاميذ.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 أكتوبر 2019 عبد الحكيم بلعابد وزير التربية الوطنية

4) السيد عمر بورزق عضو مجلس الأمة إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

إن الدولة الجزائرية التي نفخر دوما بالانتماء لها، كانت ولا تزال الموطن الأبدي لشعبها الأبي والذي اختار دوما طريق النضال والكفاح من أجل أن تحيا الجزائر وما أدراك

نحن اليوم أمام واقع نعيشه ونريد أن يعيش الجميع في

3720 مقعدا 4B6 + 1B7بيداغوجيا 7000 مقعدا 3 (1000 / 300) 5 (800 /200)

فالجدول يوضح العدد الكبير من المقاعد البيداغوجية

شملت هذه العمليات عدة قطاعات نذكر منها: إنجاز

وتهيئة شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب على مستوى

الحسينية مركز، دراسة شبكة التطهير بقرية سيدي أحمد بن

بعطوش، تهيئة وإنجاز مجرى مائي لحماية حي العربي مكوي

من الفيضانات، وكذا تجديد شبكة التطهير بوادي الزبوج،

ومن عمليتين موجهتين لتهيئة حي جنادي على مسافة

800 متر طولي، وتهيئة طرقات حي غالي عبد القادر، ومن

إنجاز وتهيئة أربع قاعات علاج وكذا تزويد بلدية الحسينية

بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من سد المستقبل، وإنجاز

المنشأ الفني على الطريق الوطني رقم 65 بوادي ليراع. كما

تم إنجاز عمليتين لتهيئة شبكة التطهير على مستوى أحياء

بلدية حمام ريغة وتم تسجيل عملية لتأهيل شبكة الربط

بالمياه الصالحة للشرب، وعملية لتهيئة المساحات الخضراء

وعمليات لإنجاز وإعادة تأهيل شبكة التطهير على مستوى

قصر الرمان، تاغزولت وعين الحمراء ببلدية عين التركي،

بالإضافة إلى عمليات أخرى استفادت منها هذه البلديات

كما استفادت أيضا هذه البلديات، في إطار الحصص

السكنية الممنوحة للولاية، من خلال البرنامج الخماسي، من

عدة برامج سكنية بمختلفح الصيغ، حيث استفادت بلدية

حمام ريغة من 360 وحدة سكنية منها 130 وحدة في صيغة

السكن الريفي، 100 وحدة صيغة عمومي إيجاري، 90 وحدة

ترقوي مدعم، 40 وحدة في إطار القضاء على السكن الجاهز،

واستفادت بلدية عين التركى من 420 وحدة سكنية منها

370 وحدة سكن ريفي و 50 وحدة سكن عمومي إيجاري،

واستفادت بلدية عين البنيان من 530 وحدة سكنية منها

470 وحدة سكن ريفي و 60 وحدة ترقوي مدعم، في حين

إضافة إلى المشاريع المسجلة في مختلف البرامج يرتقب

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 أكتوبر 2019

صلاح الدين دحمون

وزير الداخلية والجماعات المحلية

والتهيئة العمرانية

تسجيل عمليات جديدة تشمل مختلف القطاعات لصالح

استفادت بلدية الحسينية من 270 وحدة سكن ريفي.

هذه البلديات خلال سنة 2020.

من أجل تهيئة وتجديد التجهيزات المدرسية.

كنف الحرية والاستقرار عندما يجد فيه الجميع الراحة النفسية المعنوية بتوفير الدولة لكل السبل والإمكانات المادية، من أجل جزائر للجميع ودون تمييز بين ولايات أو بلديات.

ونحن نجول ببلديات ولاية عين الدفلي التمسنا

واصطدمنا بواقع مرير يعيشه سكان بعض بلديات الولاية، والذين لم يروا النور لحد الأن، بحيث نجد من المشاكل وسوء الخدمات ما يخولنا للحديث ولكتابة ما رأيته بعيناي وما منح لي من بعض مواطني هذه البلديات من شرف التمثيل لنقل انشغالاتهم الأتية في البلديات التالي ذكرها: الحسينية، عين التركي، حمام ريغة، عين البنيان، وهي مناطق محطمة مع العشرية السوداء، وتمتاز بنقص فادح في المشاريع التنموية ومن الملاعب الجوارية، بالإضافة لانعدام الماء الشروب، وأيضا اهتراء الطرقات، بالإضافة لنقص فادح في السكن بأنواعه في هذه البلديات.

أيضا نلتمس غياب ثانوية بعين التركي، رغم وجود 16 ألف نسمة ومتوسطتين (2)، بحيث لم تستفد عين تركى من السكن الاجتماعي والتساهمي من 2008 إلى يومنا، إلا من 60 وحدة وهذا يعتبر إجحافا في حق البلدية، ورغم أن هذه البلدية معروفة تاريخيا بنضالها ودفاعها وكفاحها المستميت عن كل شبر فيها، بحيث كانت انتفاضة تاريخية مشهورة سنة 1901 تسمى انتفاضة ريغة ببلدية عين التركي في سنوات كانت سوداء على الجزائر والجزائريين، فهل من المعقول أن تكون بلدية مناضلة كهذه في ذيل الترتيب من حيث التنمية؟ ونضيف أيضا أحياء هذه البلديات: كحى قصر الرومان، حى تيزي وشير، عين الحمراء، المساعدية، الأربوص وحى تاغرولت الفروج، حيث نجد بهذه الأحياء نقائص كثيرة نذكر منها: نقص المشاريع التنموية لتشغيل أبنائها وشبابها، ونقص الملاعب الجوارية، بالإضافة لنقص فادح من حيث الصحة كغياب المستوصفات في بعض هذه الأحياء ما يزيد من معاناة المواطن.

نفس المشاكل المذكورة أنفا تخص أيضا البلديات الأتية: - بلدية عين البنيان بأحيائها: حي بلونة، دار الشيف،

- بلدية حمام ريغة بأحيائها: حي القارصة، حي عين الطلبة، واد الحمام، جبابرة.

- بلدية الحسينية: حي القرية، حوش بن يشو، حي لاسيتي وحي لاغار.

فهل من المعقول ونحن نعيش ثورة فكرية ووعيا شعبيا كبيرا أن نجد بلديات كهذه في ولايات تاريخية، فلاحية واقتصادية كولاية عين الدفلي على هذا المستوى من المحسوبية، وعدم أخذ انشغالات كهذه بعين الاعتبار لا محليا ولا ولائيا؟ بل ونطلب من سيادتكم زيارة ميدانية لهذه الولاية لتفقد بلدياتها، التي تعانى في صمت فقط من أجل الجزائر وأمنها ولا غير.

سؤالنا معالى الوزير هو كالتالي:

- متى تكون لكم زيارة ميدانية لهذه الولاية لتفقد كل بلدياتها التي تعانى من نقص التنمية ونقص كبير في جميع المرافق؟ متى تخصصون لهذه البلديات مبالغ مالية جديدة من أجل النهوض من جديد وانفتاحها على العالم الخارجي الذي لولا وسائلها النفعية الخاصة ما كانت لتعرف ما يجري فيه؟ هل سيبقى مشكل السكن في هذه البلديات حلما كبيرا صعب التحقيق أم أن لكم رأيا أخر سديدا أو دراسة مستقبلية له؟ كما نعلمكم أن هناك أراضي غير فلاحية قابلة للبناء؟ تقبلوا منا الاحترام والتقدير، معالي الوزير.

عمر بورزق

العدد: 3

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بطرح سؤال كتابي موضوعه التدابير المزمع اتخاذها من طرف الحكومة من أجل تسريع وتيرة التنمية في بعض بلديات ولاية عين الدفلي، على غرار بلدية الحسينية، عين التركي، حمام ريغة وعين البنيان، خاصة ما ارتبط بالمرافق الجوارية، الصحة والسكن وشبكات الطرق، وعليه، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

حيث إنه في إطار مخطط العمل لسنتى 2018 و2019، استفادت البلديات المذكورة أعلاه من العديد من العمليات في مختلف الميزانيات، فقد سجلت بلدية حمام ريغة 44 عملية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 690 مليون دج، بلدية عين التركى استفادت بدورها من 44 عملية بمبلغ يقدر بـ 330 مليون دج، واستفادت عين البنيان من 26 عملية بمبلغ يقدر بـ 362 مليون دج، كما استفادت بلدية الحسينية من 34 عملية بمبلغ يقدر بـ 505 مليون دج.

5) السيد عمر بورزق عضو مجلس الأمة إلى السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمي

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو | القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالى الوزير،

تحية طيبة وبعد؛

إن الدولة الجزائرية بإمكانياتها الهائلة وبطاقاتها الشبانية تستطيع أن تواكب كل العصور المتطورة وتنافس جل الدول، فبالنظر لاعتماد الدول المتطورة على إمكانياتها البشرية بالدرجة الأولى وتوفير كل الوسائل والطرق من أجل راحتهم النفسية من أجل الدراسة والعمل والبحث ولا غير ذلك، وإبعادهم عن كل المشاكل الاجتماعية إلا أننا _ وللأسف _ في بلدنا الجزائريتم تحطيم الكفاءات الشبانية، وخاصة فئة الطلبة الذين أصبحوا اليوم لايوجهون للحياة العملية بل للبطالة مباشرة، فبحكم الدراسات والبعثات للدكاترة وأساتذة الجامعات من أجل البحث العلمي واكتشاف وتطوير المهارات من أجل صقلها على الطلبة، ها نحن اليوم نجد أن الأمور متجهة نحو الهاوية فلا الطالب مرتاح داخل قسمه ولا هو مرتاح في حيه الجامعي الذي يخاف هل يعود إلى منزله حيا أم لا!! خاصة بعد الحادثة الأليمة في حي طالب عبد الرحمان ببن عكنون.

ونضيف أيضا معاناة الطالب الجامعي سواء في الشق البيداغوجي أو الشق الاجتماعي، ونذكر على سبيل المثال جامعة الجيلالي بونعامة، والتي سجلت حسب أقوال الطلبة أسوء دخول جامعي على الإطلاق، بحيث الفترة الزمنية القصيرة التي استعمل فيها التطبيع والسرعة من أجل استكمال جميع الملفات، سواء فيما تعلق بالطلبة الجدد بكالوريا 2019، أو إعادة التسجيل فيما يخص طلبة قبل 2019 أو طلبة الماستر، وقد صادفت هاته الفترة فترة | التحويلات الجامعية التي كانت قصيرة جدا.

كذلك نطرح عليكم مشكل نظام (progres) الذي عرقل جميع الطلبة وسبب توقفه مشاكل كبيرة لهم، كذلك

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

وأيضا غياب تخصصات هامة في جامعة جيلالي بونعامة في الماستر ونذكر على سبيل المثال:

- تخصص (BIOTEC) في كلية علوم الطبيعة والحياة. - تخصص اللغة الإنجليزية في كلية الأدب واللغات.

وأيضا نطرح على سيادتكم مشكلا أخر قد صادفهم، وهو عدم الطعن في الامتحان الاستدراكي حاصة، وهناك بعض التجاوزات من بعض أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والذين أصبحوا يأخذون الطالب للامتحان الاستدراكي ومن ثم يصححون كما يشاؤون ويحطمون الطالب الذي لا حول ولا قوة له في الامتحان الاستدراكي، ولا يستطيع حتى وضع طعن عند الإدارة وهذا تجاوز خطير جدا يطلب منكم أخذه بعين الإعتبار.

أما بالحديث عن الشق الاجتماعي نذكر:

- نقص حافلات نقل الطلبة في بعض بلديات الولاية، رغم كثافتها السكانية وتعداد طلبتها وانعدامها في البعض منها نهائيا، مع العلم أنها قريبة من الجامعة، ونذكر كلا من بلدية عين الأشياخ بحافلة نقل واحدة، بلدية عين التركى بحافلة واحدة، بلدية عين السلطان بصفر حافلة، بالإضافة لنقص الحافلات في بلديات عين الدفلي ومليانة.

- نقص الأمن وعدم مرافقته للحافلات أثناء القيام بعملها. - أيضا هناك مشاكل تتعلق بالوجبات الرديئة المقدمة للطلبة على مستوى الإقامات والمطاعم المركزية، والتي أصبحت حديث الكل ولا أحد وجد الحل ولا المراقبة ولا حتى الردع من طرف المتسببين في إهانة الطالب الجامعي بوجبات يندى لها الجبين.

ومنه، معالى الوزير، سؤالنا جاء كمطالب مستعجلة وهي

- متى سترسلون لجنة تحقيق في كل من الجامعة ومديرية الخدمات الجامعية لولاية عين الدفلي للتحقيق في كل ما يجرى وما قد جرى في السنتين الأخيرتين من دراسة وإعداد للميزانية؟

- ما هي الحلول التي ستجدونها للطلبة المتخلفين عن التسجيلات والتحويلات الجامعية لبكالوريا 2019 وللطلبة

المتخلفين عن التسجيل في الماستر في جامعات الوطن وخاصة الجامعة المذكورة سابقا؟

- هل ستجدون حلا لطلبة اللغة الإنجليزية ويتم تحويلهم لجامعة العفرون دون تمريرهم بنسبة 20 بالمائة؟ فما ذنبهم إن هم لم يجدوا تخصصهم بجامعتهم؟

- هل ستجدون حلا لطلبة (BIOTEC) في كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض، سواء ببعث تخصصهم لجامعتهم أو تحويلهم للبليدة (1) من أجل استكمال دراستهم مثلهم مثل كل طلبة جامعات الوطن؟

- هل هناك من حلول مستعجلة تخص كلية العلوم الاقتصادية من أجل فتح ملف الطعون في الامتحانات الاستدراكية خاصة في السنة 2018 ـ 2019؟

- هل هناك حل من أجل إضافة حافلات نقل الطلبة أو تغيير المتعامل إن كان المشكل يخصه هو ولا علاقة لصالحكم به؟

في انتظار ردكم معالى الوزير، تقبلوا منى فائق الاحترام والتقدير.

عمر بورزق عضو مجلس الأمة

العدد: 3

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوه بها في المرجع أعلاه، والذي تطرحون من خلاله عددا من الانشغالات بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة بولاية عين الدفلي، أتشرف بإفادتكم أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تمكن بفضل الجهودالمبذولة، إن على مستوى الإدارة المركزية أوعلى مستوى المؤسسات الجامعية، وبفضل ما رافق تلك الجهود من تدابير واستعدادات، من ضمان دخول جامعي في ظروف حسنة، وفي كنف الرصانة والاستقرار، وذلك على الرغم من تسجيل بعض التأخر في انطلاق النشاطات البيداغوجية في عدد محدود من المؤسسات الجامعية، بسبب لجوء تلك المؤسسات، اضطرارا، إلى استكمال بعض المتطلبات التعليمية ذات الصلة بإنهاء السداسي الثاني للسنة الجامعية الماضية.

وبخصوص سؤالكم عن الطلبة الذين تخلفوا عن التسجيلات والتغييرات المسموح بها بالنسبة لحاملي بكالوريا 2019، والطلبة المتخلفين عن الترشح للالتحاق

بطور الماستر، فإن المنشورات الوزارية ذات الصلة التي أعدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، قد تكفلت بهذه الحالات في كنف احترام شروط الالتحاق بكل مسار حسب الطور المعنى.

أما بالنسبة لاقتراحكم القاضى بعدم إخضاع طلبة اللغة الإنجليزية للمقاييس المتعلقة بالترشح للتكوين في الماستر على مستوى مؤسسات جامعية أخرى، فإن هذا الإجراء من شأنه أن يمس بمبدأ الاستحقاق والانصاف، إلا أنه يقع على عاتق الجامعة المعنية، العمل في إطار الهيئات البيداغوجية والعلمية المخولة، على توفير كل الشروط البيداغوجية والعلمية وفي مقدمتها متطلبات التأطير النوعي، بما يمكن من إثراء خريطة التكوين وفتح مسارات تكوين في الطور الثاني في التخصصات المعنية بما في ذلك تخصص (BIOTEC).

أما بالنسبة لتمكين الطلبة من الطعون في امتحانات الدورة الاستدراكية بكلية العلوم الاقتصادية بذات الجامعة، فإن التنظيم الساري المفعول، لاسيما القرار رقم 711، المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، في مادته 37، لا يسمح

وبخصوص مسألة النقل الجامعي، فأود إعلامكم بأن القطاع قد اتخذ كل الاحتياطات اللازمة لتأمين الخدمات الجامعية في المرافقة، وفي مقدمتها خدمة النقل، حيث يعكف الديوان الوطني للخدمات الجامعية، عن طريق المديريات الولائية التابعة له، على التكفل بالإشكاليات والصعوبات الظرفية التي قد تطرح بشأن بعض المسالك الوعرة والجبلية التي يتعذر فيها ضمان النقل الجامعي.

وفي هذا السياق، فإن ثماني عشرة (18) بلدية، تابعة لولاية عين الدفلي، تستفيد من النقل الجامعي، علما أن الطلبة الذين يستوفون شروط الإيواء يستفيدون من هذه الخدمة على مستوى الإقامات الجامعية.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 أكتوبر 2019 بوزيد الطيب وزير التعليم العالى والبحث العلمي ثمن النسخة الواحدة 12 دج الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 27 ربيع الثاني 1441 الموافق 24 ديسمبر 2019

رقم الإيداع القانوني: 99-457 _ 1112-2587